

تقرير هيئة خبراء حلف الناتو

حول

تطوير استراتيجية أطلسية جديدة - التحليلات والتوصيات

**حلف الناتو في عام 2020: ضمان الأمن والمشاركة الفاعلة**

17 مايو 2010

## المحتويات

- المقدمة ..... 3
- الجزء الأول: ملخص النتائج ..... 4
- الجزء الثاني: تحليل إضافي وتوصيات أخرى ..... 17
- أعضاء هيئة الخبراء والمستشارون والجدول الزمني للفعاليات ..... 63

## المقدمة

في قمة حلف الناتو التي عُقدت في ستراسبورغ/كيل Stasboutg/Kehl في أبريل 2009، أوكل زعماء دول الحلف إلى أمينه العام، أندرس فوغ راسموسين Anders Fogh Rasmussen، مهمة تشكيل هيئة متكاملة من الخبراء الأكفاء القادرين على وضع الأسس اللازمة لتطوير مفهوم استراتيجي جديد لحلف الناتو. وفي سبتمبر

2009، بدأت هيئة الخبراء أعمالها تحت قيادة رئيستها، مادلين ألبرايت Madelein Albright (الولايات المتحدة)، ونائب الرئيسة، جيرون فان در فير Jeroen van der Veer (هولندا). وفي سياق مهمتها المتمثلة بتحفيز النقاش المفتوح حول تنظيم و غرض حلف الناتو، نظمت هذه الهيئة سلسلة من الحلقات الدراسية واللقاءات الاستشارية مع نخبة من أبرز الأكاديميين والمسؤولين المدنيين والعسكريين من داخل الحلف وخارجه. وبعدها قدمت هيئة الخبراء تقريرها الأولي إلى مجلس محافظي حلف الناتو (مجلس شمالي الأطلسي) في الرابع والعشرين من نوفمبر 2009، ها هي تُقدّم الآن تقريرها النهائي. وتشتمل هذه الوثيقة على مُلخّص للنتائج (الجزء الأول) ودراسة أكثر تفصيلاً للقضايا الرئيسية (الجزء الثاني)، وتحليلات منهجية وتوصيات هادفة غايتها مساعدة الأمين العام للحلف في صياغة مفهوم استراتيجي جديد للحلف، يُقدّمه إلى زعماء دول الحلف أثناء القمة التي ستُعقد في لشبونة في نوفمبر القادم.

و تُعرب هيئة الخبراء عن جزيل شكرها لمئات الرجال والنساء الذين ساعدوها في إنجاز هذه المهمة، بمن فيهم الأمين العام لحلف الناتو، راسموسين، وفريق المخططين التابع له (برئاسة الدكتور جامي شي Jamie Shea) ودول الحلف وشركائه ومستضيفي الحلقات الدراسية وكلّ الذين شاركوا فيها، وكذلك المستشارين العسكريين والمدنيين وكلّ الذين شاطرونا أفكارهم وخبراتهم لإنجاز هذا العمل على أكمل وجه ممكن.

## الجزء الأول: مُلخّص النتائج

### الأخطار الجديدة تتطلّب عزيمة متجدّدة

يدخل حلف الناتو العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين كمصدر رئيسي للاستقرار في عالم متقلّب يصعب التنبؤ بمستقبله. ولو نظرنا إلى إنجازات الماضي، لوجدنا أنّ الحلف لديه ما يكفي من الأسباب لكي يشعر بالثقة بنفسه. فالمبادئ الديمقراطية التي ساهمت في ولادته لا تزال قائمة. كما أنّ الحرب الباردة التي أثارت المخاوف من نشوب حرب نووية مدمّرة اختفت منذ فترة طويلة. ولا يزال دور حلف الناتو في الحفاظ على الوحدة والأمن والحرية في منطقة أوروبا الأطلسية مستمراً. ويواصل

الحلف أيضاً الاحتفاظ بموقعه البارز كأنجح حلف سياسي - عسكري في العالم بلا منازع. لكن نجاحات الماضي لا توفر أي ضمانة لمستقبل الحلف. ففي الفترة الممتدة من الآن إلى عام 2020، سيواجه هذا الحلف امتحاناً صعباً جرّاء الأخطار الجديدة والمتطلبات العديدة للعمليات المعقّدة، ناهيك عن التحدي المتمثل بتنظيم نفسه وتعزيز كفاءته وقدراته في زمن باتت فيه الردود السريعة مسألة حيوية وبات فيه تنويع القدرات مسألة حاسمة وباتت فيه الموارد المالية شحيحة.

ويحتاج حلف الناتو إلى مفهوم استراتيجي جديد لأن العالم تغيّر بشكل كبير منذ عام 1999، حيث تبني مفهومه الاستراتيجي الحالي. وتتمثل أبرز التطورات المهمة التي شهدتها العالم مؤخراً، بهجمات الحادي عشر من سبتمبر والهجمات اللاحقة التي برهنت على وجود علاقة وثيقة بين التكنولوجيا والارهاب، والتي تطلبت ردّاً حازماً أدى إلى نشر قوات أطلسية على مسافة استراتيجية من الحدود الجغرافية لحلف الناتو كما أبرزت الحاجة إلى تبادل المعلومات الاستخبارية بصورة شبه فورية، وإلى التخطيط الدقيق لعمليات عسكرية معقّدة. إلى ذلك، يتعرّض النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية لضغوط متزايدة وظهرت توترات في محيط أوروبا أعادت إحياء الخصومات التقليدية، كما وُلد انتشار التقنيات الجديدة لجمع وإرسال وتخزين المعلومات نقاط ضعف جديدة؛ وهناك أيضاً التدايعات الأمنية لأعمال القرصنة والأخطار المتزايدة على إمدادات الطاقة وتدايعات التحوّل المناخي؛ فضلاً عن تقليص معظم دول الحلف لميزانياتها جرّاء الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي هذه الأثناء، أصبح حلف الناتو يضم ثمانية وعشرين عضواً، ما يُعزز قدرته على ضمان الدفاع الجماعي ولكنّه يزيد التزاماته أيضاً. من هنا، يتضح أيضاً أنّه أن الأوان لتطوير مقاربة جديدة لمهمات هذا الحلف وعملياته الاجرائية وخططه.

ويُتيح تطوير مفهوم استراتيجي أطلسي جديد فرصة فريدة لتعريف الناس بحقيقية حلف الناتو، خصوصاً أولئك الذين لا يعرفون عنه إلا القليل لأنهم قد يشكّون في أهميته الحاسمة بالنسبة لحياتهم. فمع أن حلف الناتو اليوم أكثر انهماكاً من أي وقت مضى، إلا أنّ أهميته باتت أقل وضوحاً بالنسبة للكثيرين بالمقارنة مع الماضي القريب. لذا، ينبغي على زعماء دول الحلف أن يستغلوا عملية تطوير المفهوم الاستراتيجي الجديد لإبراز مساهمات منظمة حلف شمال الأطلسي في حفظ السلم والاستقرار العالميين؛ وإلا فإنّ هذه المنظمة قد تفشل في ضمان التأييد الشعبي والدعم المالي اللازمين لإنجاز مهماتها الرئيسية.

ويتعيّن على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يعمل أيضاً كأداة لتعزيز الإرادة السياسية أو، بعبارة أخرى، لإعادة تأكيد كلّ عضو بحلف الناتو على التزاماته تجاه حلفه. فمع أنّ التهديدات التي تستهدف مصالح هذا الحلف تأتي من خارجه، إلا أنه من السهل إضعاف زخم وفاعلية هذا الحلف من الداخل. كما أنّ التعقيدات المتزايدة للبيئة السياسية العالمية قد تُضعف تماسك حلف الناتو، بينما قد تؤدي الصعوبات الاقتصادية إلى إهمال الاحتياجات الأمنية. ومن المحتمل أيضاً أن تطفو الخصومات التقليدية على السطح مجدداً؛ ومن المرجح أن يحدث خلل خطير بين حجم المساهمات العسكرية التي يقدمها بعض الأعضاء، بالمقارنة مع البعض الآخر. كما يتعيّن على دول الحلف ألا تسمح لأخطار القرن الحادي والعشرين بتحقيق ما عجزت عنه أخطار الماضي: الانقسام بين زعمائها وإضعاف عزيمتها الجماعية. لذا، يتعيّن على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يحدّد بشكل واضح وصريح ما الذي ينبغي على حلف الناتو أن يقدمه إلى كل واحد من أعضائه، وما الذي ينبغي أن يقدمه كل واحد من هؤلاء الأعضاء إلى هذا الحلف السياسي - العسكري العتيق.

### إرث النجاحات الأطلسية

بدأ حلف الناتو عمله في عام 1949، أيّ مع بداية الحرب الباردة التي أدت إلى انقسام حادّ بين الغرب الديمقراطي والشرق الشيوعي. وطبقاً لنصّ معاهدة حلف الناتو، يتمثّل غرض هذا الحلف بحماية حرية وسلامة أعضائه. ففي البند الرابع من هذه المعاهدة، التزم أعضاء الحلف بـ"التشاور في ما بينهم في أيّ وقت يشعر فيه أي عضو بالحلف بوجود خطر على سلامة وحدة أراضي أيّ عضو آخر أو استقلاله السياسي أو أمنه الوطني". وفي البند الخامس من هذه المعاهدة، اتفق أعضاء الحلف على "أنّ أي اعتداء مسلّح على واحد منهم أو أكثر في أوروبا أو في أمريكا الشمالية، سيُعتبر اعتداءً عليهم جميعاً".

حتى عام 1989، عندما سقط جدار برلين، ضمن حلف الناتو وحدة الغرب من خلال ضمان الدفاع عنه ضدّ أيّ اعتداء محتمل من جانب المعسكر الشيوعي ومن خلال دعم المبادئ الديمقراطية، ضدّ أيديولوجيات الحكم الشمولي. وساهمت قوّة وعزيمة حلف الناتو في حفظ السلم في أوروبا وفي تسهيل إعادة توحيد ألمانيا، في النهاية، وفي توفير بداية جديدة لملايين الناس في وسط وشرق وأوروبا.

في التسعينيات، تمثل الهدف الرئيسي لحلف الناتو بتوطيد دعائم أوروبا الموحدة والحرّة (بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي). وفي أول عمل عسكري له، أوقف حلف الناتو عمليات التطهير العرقي في منطقة البلقان. وبعد انتهاء الحرب الباردة، استطاع هذا الحلف تأسيس شراكات مع العديد من الأعداء السابقين، بمن فيهم روسيا، بالإضافة إلى ضمّ أعضاء جدد يتبنون القيم الديمقراطية ويستطيعون المساهمة في حفظ الأمن الجماعي لحلف الناتو. ونتيجة لهذه الانجازات، أصبحت أوروبا أكثر ديمقراطية وتوحّداً وسلاماً من أي وقت مضى.

وحمّلت بداية القرن الحادي والعشرين معها تحديات جديدة ومختلفة بالنسبة للحلف. ففي العقود السابقة، ركّزت الجهود الدفاعية لحلف الناتو على حشد القوّات لردع أي اعتداء محتمل عبر حدوده الجغرافية. أما اليوم، فإنّ دول الحلف دائمة القلق من إمكانية أن تؤدي النزاعات أو سياسات التهديد الإقليمية إلى تفويض الأمن على طول حدود منطقة الحلف. لكنّ يتعيّن على حلف الناتو أن يتعامل أيضاً مع أخطار أقل نمطية وقابليّة للتنبؤ بمستقبلها - مثل الأعمال الإرهابية وانتشار تقنيات الأسلحة النووية وسواها من التقنيات العسكرية المتقدّمة والحرب الإلكترونية التي تستهدف أنظمة الاتصالات الحديثة، وعمليات تخريب خطوط أنابيب النفط والغاز وإمكانية تعطيل ممرات بحرية إلزاميّة للإمدادات الحيويّة. وفي الغالب، يتعيّن على الدفاع الفعّال ضدّ هذه التهديدات الأمنية غير النمطيّة أن يبدأ في مناطق تقع على مسافات استراتيجية من الحدود الجغرافية لحلف الناتو.

لقد بدأ حلف الناتو بالتعامل مع هذا الواقع الجديد من خلال مساعدة الحكومة الأفغانية في معركتها ضدّ التطرف المسلّح ومكافحة القرصنة في خليج عدن، والمشاركة في ضمان أمن الملاحة في البحر الأبيض المتوسط وتدريب وتجهيز القوّات الأمنية العراقية، بالإضافة إلى المساهمة في بناء مجتمعات أكثر استقراراً في البوسنة والهرسك وكوسوفو. وتشير هذه العمليات الأطلسية الجديدة إلى حدوث تحوّل واضح في الأولويات الدفاعية، الأمر الذي يحمل معه متطلبات جديدة - مثل تحويل القدرات العسكرية وتطوير مقاربة أكثر فاعلية لشراكات حلف الناتو وعقد مشاورات أمنية أشمل، وإصلاح هيكلية حلف الناتو لكي يتمكن من التعامل مع الواقع الجديد بالفاعلية القصوى وبأقل التكاليف الممكنة.

ويتعيّن على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يعترف بضرورة إدخال المزيد من التغييرات لكنّ مع الإبقاء على مبادئ الحلف الأساسية، التي طالما حفظت تماسكه وأكسبته مكانة دولية مرموقة؛ وهو ما يتطلب مقاربة مزدوجة تجمع بين التجديد

وإعادة التأكيد (على المأثور) لضمان الخروج بصيغة مثلى تُزاج بين الجديد وصفوة القديم.

### الأساس الثابت

في عام 1967، شكّل فريق مماثل لهيئة الخبراء الحالية برئاسة وزير الخارجية البلجيكي بيير هارمِل Pierre Harmel. وأشار تقرير هارمِل إلى أنّه "يستحيل التعامل مع منطقة حلف الناتو كفضاء معزول عن بقية العالم". كما وصف حلف الناتو كحلف "ينكّيف بصورة مستمرة مع الأوضاع المتغيرة" وأكّد أنّ هذا الحلف لديه وظيفتان أساسيتان: الأولى هي الحفاظ على القوة والتضامن اللازمين لردع أي اعتداء محتمل؛ والثانية هي إيجاد بيئة سياسية أكثر استقراراً على المدى البعيد. وبعد ثلاثة وأربعين عاماً، لا يزال هذا الوصف دقيقاً. فحلف الناتو أحد العناصر الدائمة التحوّل ضمن إطار الأمن العالمي الدائم التحوّل أيضاً؛ ولطالما تعلّقت مهمّته المتمثلة بالدفاع عن النفس، ولو جزئياً، بالأحداث التي تجري خارج حدوده. لذا، فإن الانتشار الحالي لقوّاتٍ أطلسية في أماكن بعيدة عن الحدود الجغرافية لحلف الناتو لا يتعارض بتاتا مع الغرض الرئيسي لإنشاء هذا الحلف.

ولا شكّ في أنّ الاستراتيجية الأطلسية التي اعتمدت في عام 1999، راعت الاحتياجات الأمنية التي ظهرت خلال العقد الأول من حقبة ما بعد الحرب الباردة. واشتملت الوثيقة ذات العلاقة على مجموعة من الأفكار الفدّة التي لا تزال مفيدة حتى يومنا هذا، والتي ينبغي إعادة التأكيد عليها في المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، نشير إلى الأفكار الأساسية التالية:

- إنّ الغرض الرئيسي لحلف الناتو هو حماية حرية وأمن جميع أعضائه - بالوسائل السياسية والعسكرية
- يُجسّد الحلف العلاقات الوثيقة عبر الأطلسي لأنه يربط بين أمن أمريكا الشمالية وأمن أوروبا بصورة دائمة
- إنّ أمن دول الحلف غير قابل للتجزئة: فالاعتداء على أيّ دولة بالحلف يُعدّ اعتداء على دول الحلف كافة
- ينبغي على القوات العسكرية الأطلسية المشتركة أن تكون قادرة على: (1) ردع أيّ اعتداء محتمل على الحلف؛ (2) وضمان الاستقلال السياسي وسلامة وحدة أراضي كلّ واحد من أعضائه

- يعتمد نجاح الحلف على التقاسم العادل للأدوار والأخطار والمسؤوليات والمنافع بين جميع أعضائه
- سيستخدم حلف الناتو علاقاته مع جميع الدول والمنظمات الأخرى للمساعدة في منع أو إدارة الأزمات
- إنَّ الاستقرار والشفافية وقابلية التنبؤ بالتصرفات المستقبلية وجهود الحد من التسلح وعمليات التحقق، التي يمكن أن توفرها اتفاقيات الحد من التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، أدوات تدعم الجهود السياسية والعسكرية لتحقيق الهدف الاستراتيجي للحلف
- في سياق مساعيه لتحقيق أهدافه وإنجاز مهماته الأمنية الرئيسية، سيواصل الحلف احترام المصالح الأمنية المشروعة للآخرين وسيسعى لحلّ النزاعات بالوسائل السلمية عملاً بميثاق الأمم المتحدة.

ويُستدَلُّ من هذه الأفكار التي ينبغي إعادة التأكيد عليها في المفهوم الاستراتيجي الجديد أنّ حلف الناتو يحتاج إلى استراتيجية جديدة، ولكنّه لا يحتاج إلى تغيير شامل لاستراتيجيته الحالية. كما أنّ الهوية الأساسية لهذا الحلف - أي حقيقة أنه السند القوي لقيم الديمقراطية - ستظل ثابتة. لكنّ حلف الناتو في عام 2020، سيختلف حتماً عن حلف الناتو في عام 1950 أو 1990 أو حتى 2010. فكلما نضج هذا الحلف، تعيّن عليه أن يُحضّر نفسه لمواجهة مجموعة من الأخطار الجديدة.

## الانتقال إلى حلف الناتو 2020

إعادة التأكيد على الالتزام الرئيسي لحلف الناتو: الدفاع الجماعي: لن يتغير الالتزام الرئيسي لحلف الناتو - الذي يُجسّده البند الخامس من معاهدة حلف الناتو، لكنّ شكل متطلبات الوفاء بهذا الالتزام تحوّل. فالقدرات العسكرية الأساسية وحدها لم تُعد كافية لدعم مصداقية الحلف في ما يتعلّق بالتزامه بحماية الدول الأعضاء، من أي اعتداء مسلح. لذا، لا بدّ من إقران هذه القدرات بالتخطيط الدقيق للحالات الطارئة وإجراء التدريبات الإضافية اللازمة ورفع جاهزية القوات وتوفير منظومة لوجستية أكثر فاعلية، للحفاظ على ثقة دول الحلف بحلفهم وتقليص احتمالات الخطأ في الحسابات المتعلقة بالخصوم المحتملين.

**توفير الحماية من التهديدات غير النمطية:** إذا ظلّ حلف الناتو يقظاً، فإن احتمال تعرّضه لأي هجوم عسكري مباشر عبر حدوده الجغرافية سيظلّ ضئيلاً جداً في المستقبل المنظور، على أقل تقدير. لكننا تعلمنا أنّ العديد من التهديدات غير النمطية قد تنشأ حالياً بعيداً عن حدود منطقة الحلف، ولكنها قد تمسّ أمن الحلف بصورة مباشرة. وتشتمل هذه الأخطار على الهجمات بأسلحة دمار شامل والهجمات الارهابية ومحاولات إيذاء المجتمع من خلال الحرب الالكترونية، أو الإغلاق غير المشروع لممرات بحرية حيوية. ولتوفير الحماية اللازمة ضد هذه التهديدات - التي قد يستلزم بعضها تفعيل البند الخامس - يتعيّن على حلف الناتو أن يُحدّث مقاربتة للدفاع عن أراضي أعضائه وأن يعزّز قدرته على الانتصار في العمليات العسكرية والأمنية الواسعة والمعقدة، التي قد يُنفّذها خارج حدوده الجغرافية.

**وضع ضوابط لعملية اتخاذ الحلف قرارات بتنفيذ مهمات خارج حدوده:** على الرغم من جميع قدراته، لا يُمثّل حلف الناتو، قطعاً، الردّ الوحيد على جميع المشكلات التي تؤثر في الأمن العالمي. كما أنّ حلف الناتو منظمة اقليمية، لا دولية، ويتمتع بصلاحيات وموارد محدودة ولا يرغب في تنفيذ المهمات التي تستطيع المنظمات والدول الأخرى إنجازها بنجاح. بالتالي، ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يضع الضوابط التي تحدّد متى وأين يتعيّن على حلف الناتو أن يُقرّر استخدام موارده خارج حدوده الجغرافية.

**توفير مقومات النجاح في أفغانستان:** تُعدّ مهمّة حلف الناتو في أفغانستان أكبر المهمات التي اضطلع بها حتى الآن. فكلّ دولة بالحلف تساهم حالياً في هذه العملية، بل إنّ العديد منها عزّز مساهمته في هذه العملية مؤخراً. وتقدّم دول الحلف أيضاً هبات مالية سخية لدعم التنمية الاقتصادية والعملية السياسية في أفغانستان. كما يلتزم الحلف ببناء أفغانستان مستقرّة وقوية ترفض أن تكون ملاذاً آمناً للارهابيين أو منطلقاً لنشاط الارهاب العالمي؛ ما يعني أنه ينبغي على الحلف أن يواصل العمل مع شركائه لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي المهم. ولو نظرنا إلى المستقبل لوجدنا أنه لا بدّ من تطبيق العديد من الدروس المستلهمة من تجربة حلف الناتو في أفغانستان. وهناك أيضاً عدد من المبادئ الواضحة التي ينبغي أن يشتمل عليها المفهوم الاستراتيجي الجديد، كمطلب تعزيز تماسك الحلف والرغبة في إنشاء قيادة عسكرية موحّدة وإدارك قيمة التخطيط الفعّال والدبلوماسية العامّة، وامتلاك مقاربة مدنية - عسكرية شاملة وضرورة ضمان القدرة على نشر قواتٍ أطلسية كبيرة لفترات طويلة، في أماكن تقع على مسافات استراتيجية من حدود الحلف الجغرافية.

**مشاورات منع أو إدارة الأزمات:** نظراً إلى الطبيعة المتغيرة للأخطار المتزايدة التي تهدد أمن دول الحلف، ينبغي على هذه الدول أن تجعل المشاورات التي ينصّ عليها البند الرابع من معاهدة حلف الناتو أكثر إبداعاً وانتظاماً. فهذه المشاورات التي تُبرز وظيفة الحلف السياسية، قد تساهم بفاعلية في منع وإدارة الأزمات، ما يعني أنه لا داعي لعقدها فقط في حالات ظهور تهديد وشيك قد يستلزم تفعيل البند الخامس من المعاهدة. وفي الحقيقة، تُعتبر المشاورات أنجع وسيلة لمناقشة الأخطار غير النمطية والحالات الطارئة التي قد تستلزم رداً دولياً منسقاً. ويُتيح البند الرابع فرصاً حقيقية لتبادل الأفكار والمعلومات والتقريب بين وجهات النظر وتفادي المفاجآت غير السارة، كما يسمح بوضع خطط فعّالة - سواء كانت دبلوماسية أو وقائية أو علاجية أو إرغامية.

**الحقبة الجديدة للشراكات:** يتعيّن على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يعترف بأنّ حلف الناتو لن يعمل بمفرده، في الغالب، وهو يتقدّم نحو عام 2020. وفي الحقيقة، سوف تحتلّ الشراكات، بمختلف أشكالها، موقعاً مهماً في الأنشطة اليومية للحلف. ولتحقيق المنفعة القصوى من هذه الحقيقة، ينبغي على حلف الناتو أن يبذل قصارى جهده لتعزيز علاقاته مع شركائه الرئيسيين وتطوير شراكات جديدة عند اللزوم، وتوسيع نطاق العمل مع الشركاء وإدراك أنه يتعيّن التعامل مع كلّ شريك وشراكة كحالة مستقلة لها خصوصياتها.

**المشاركة في وضع مقاربة شاملة للمشكلات المعقدة:** تتيح الشراكات القويّة لحلف الناتو فرصة إيجاد حلول ناجعة للمشكلات المعقدة التي تؤثر في أمنه. وفي معظم الحالات، تتمثل الطريقة المثلى ببلورة مقاربة شاملة تُزاوج بين العناصر العسكرية والمدنية. ومع أنّ حلف الناتو قوي ومتعدّد القدرات، إلا أنه لا يستطيع إنجاز جميع المهمّات بمفرده. فالمنظمات الأخرى والحكومات الوطنية والكيانات غير الحكومية تظلّ الأقدر على القيام بالأدوار القيادية في مجالات حيوية عديدة في حقبة ما بعد النزاعات، كعمليات إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق المصالحة السياسية الوطنية وبناء الحكم الرشيد وتعزيز المجتمع المدني. واستناداً إلى طبيعة متطلبات كلّ حالة بعينها، يستطيع حلف الناتو القيام بدور المنظم الرئيسي للجهود التعاونية أو العمل كمصدر للمساعدات المتخصصة أو الاضطلاع بأدوار تكميلية أخرى.

**التعامل مع روسيا:** تُعتبر الشراكة الأطلسية - الروسية إحدى وسائل توطيد الأمن في منطقة أوروبا الأطلسية؛ وهو أحد أهداف حلف الناتو. ويُعدّ مجلس الشراكة الأطلسية - الروسية المنتدى الرئيسي للتواصل بين روسيا وحلف الناتو. وأسست هذه القناة -

التي لم يتم استغلالها دائماً كما ينبغي - للتشاور بين الجانبين حول السبل والوسائل الكفيلة بمنع الأزمات، بالإضافة إلى تحليل الأحداث وتبادل الأفكار والاتفاق على الإجراءات المشتركة لتبديد الهواجس المتبادلة. ومع أن الحلف لا يمثل تهديداً عسكرياً لروسيا ولا يعتبر روسيا تهديداً عسكرياً له، إلا أن كلا الجانبين يواصل التشكيك في نوايا وسياسات الجانب الآخر.

واستناداً إلى قانون تأسيس الشراكة الأطلسية - الروسية، ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يعيد التأكيد على رغبة حلف الناتو في بناء نظام أمني تعاوني أورو - أطلسي، يشتمل على التعاون الأمني مع روسيا. وانطلاقاً من هذا المبدأ، ينبغي على حلف الناتو أن يتبنى سياسة واضحة لتعزيز التعاون مع روسيا، مع تقديم الضمانات الكافية لدول الحلف كافة بأنه سيدافع عن أمنها ومصالحها الوطنية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي على الحلف أن يُبرهن على التزامه بمجلس الشراكة الأطلسية - الروسية (وأن يدعو روسيا إلى اتخاذ خطوة مماثلة) من خلال التركيز على فرص التعاون البرغماتي لتحقيق المصالح المشتركة في مجالات عديدة، كمنع انتشار الأسلحة النووية والحد من التسلح ومكافحة الإرهاب ومسألة الدرع الصاروخية وإدارة الأزمات بفاعلية، وعمليات حفظ السلام وحماية أمن الملاحة البحرية ومكافحة تهريب المخدرات.

**الإبقاء على سياسة الباب المفتوح:** منذ نهاية الحرب الباردة، توسّعت عضوية حلف الناتو من ستة عشر إلى ثمانية وعشرين عضواً بفضل ما عرف باسم "سياسة الباب المفتوح". ومثلت هذه السياسة أحد محرّكات التقدّم نحو أوروبا الموحّدة والحرّة كما ساهمت بفاعلية كبيرة في تعزيز الأمن الجماعي لدول الحلف. ونُظر أيضاً في مواصلة توسيع عضوية الحلف عبر تسهيل انضمام جورجيا وأكرانيا ودول من غرب البلقان. وبموجب البند العاشر من معاهدة حلف الناتو ومبادئ توسيعه، ينبغي الاستمرار في توسيع الحلف عبر منح العضوية إلى الدول التي تعرب عن رغبتها في ذلك، بمجرد استيفائها لجميع متطلبات العضوية. ولا داعي للتذكير بأنّ الانضمام إلى حلف الناتو مسألة طوعية تماماً.

**قدرات جديدة لحقبة جديدة (التحوّل والاصلاح العسكريان):** ستفقد التزامات حلف الناتو العسكرية والسياسية مضمونها ما لم تقترن بالقدرات العسكرية اللازمة للوفاء بها. لذا، ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يُحدّد الأولويات الدفاعية بشكل واضح، بالإضافة إلى إدخال مجموعة متّفق عليها من الاصلاحات الضرورية والقدرات الأساسية الإضافية أو المحسّنة. إذ يتعيّن على حلف الناتو أن يمتلك قوات

تتمتع بالقدرات الكافية للدفاع عن أراضيها وتنفيذ عمليات واسعة على مسافات استراتيجية من حدوده، والمساهمة في إيجاد بيئة دولية أكثر أمناً والرد، عند اللزوم، على أي حالة طارئة في أي مكان وزمان. إذًا، هناك حاجة دائمة لتحويل قدرات قوات حلف الناتو من وضعيّة التموضع القوي والثابت الذي ساد إبان الحرب الباردة، إلى وضعيّة أكثر مرونة وحركيّة وتنوعاً في المهّمات. ونظراً إلى شح الموارد المالية المتوافرة لدى جميع دول الحلف تقريباً، يتعيّن على الحلف أن يُرشد الانفاق عبر تطبيق مجموعة من الإصلاحات وإجراءات تعزيز الكفاءة.

**سياسة الأسلحة النووية - التضامن من أجل السلام:** طالما ظلت الأسلحة النووية موجوة في العالم، ينبغي على حلف الناتو أن يستمر في امتلاك قدرات نووية آمنة ويُمكن الاعتماد عليها مع الإبقاء على المسؤولية المشتركة عن نشرها وتوفير الدعم العملائي لها، والالتزام بنشر الحد الأدنى الذي تتطلبه البيئة الأمنية السائدة من هذه القدرات. وعلى غرار القرارات المهمة الأخرى، لا ينبغي إجراء أي تغيير في هذه السياسة، بما في ذلك التوزيع الجغرافي للقدرات النووية الأطلسية المنشورة في أوروبا، إلا بإجماع دول الحلف.

وينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يؤكّد أيضاً على دعم الحلف الكامل للجهود المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية وضمان الحفاظ على أمان وأمن المواد النووية، والتقدّم نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. فمن هذا المنطلق، أجرى حلف الناتو تخفيضات كبيرة في أصناف وأعداد أسلحته النووية التكتيكية المنشورة في أوروبا. لذا، ينبغي على الحلف أن يرحّب أيضاً باستئناف التشاور مع روسيا بهدف تعزيز الشفافية وإجراء تخفيضات إضافية متبادلة في هذه الأسلحة.

**مهمّة الدفاع الصاروخي الجديدة:** أدى الدفاع ضدّ التهديد المتمثل بهجوم إيراني محتمل بالصواريخ الباليستية إلى ظهور مهمّة عسكرية رئيسية جديدة لحلف الناتو. وبالمقارنة مع المقترحات السابقة، يمتاز نظام الدفاع الصاروخي الذي ينفذ على عدة مراحل والقادر على التكيف الذي قرر الرئيس أوباما نشره في أوروبا، بأنه سيوفر التغطية الدفاعية الأنجع اقتصادياً والأسرع استجابةً والأعلى كفاءةً. ويضع هذا القرار أيضاً نظام الدفاع الصاروخي بكامله في سياق حلف الناتو لأنه يُتيح لجميع دول الحلف فرصة المشاركة في تطويره ويضمن حمايتها كافة. ويُحقق نظام الدفاع الصاروخي فاعليته القصوى عندما يكون مشروعاً مشتركاً؛ لذا، فإنّ التعاون بين جميع دول الحلف وبين الحلف وشركائه (خصوصاً روسيا) مطلوبٌ بشدّة.

**الردّ على خطر الحرب الإلكترونية المتصاعد:** يتعيّن على حلف الناتو أنْ يكثّف جهوده المبذولة للردّ على خطر الحرب الإلكترونية المتصاعد، وذلك من خلال تعزيز حماية أنظمة الاتصالات والقيادة التابعة له ومساعدة دول الحلف في تعزيز قدرتها على منع الهجمات الإلكترونية والتعافي منها، بالإضافة إلى تطوير قدراته الدفاعية ضد الحرب الإلكترونية، لا سيما في مجاليّ الكشف المبكر للهجمات الإلكترونية وردعها بفاعلية متزايدة.

**تطبيق الإصلاحات اللازمة لجعل حلف الناتو يعمل بصورة أسرع:** ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يفوّض ويشجّع الأمين العام للحلف على إعداد وتنفيذ أجندة واسعة من الإصلاحات الإدارية وسواها، بهدف تمكين الحلف من العمل بصورة أسرع وأفضل لكي يستطيع اتّخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، وهو ما سيُعزّز فاعلية الحلف وجدواه الاقتصادية.

**إبراز الوجه الحقيقي لحلف الناتو:** إنّ دول الحلف اليوم بصدد إعداد استراتيجية أطلسية جديدة؛ لذا، ينبغي عليها أنْ تأخذ في الحسبان كيف ستُقرأ وثيقة الاستراتيجية الجديدة في جميع أنحاء العالم، وليس فقط داخل منطقة أوروبا الأطلسية. كما ينبغي عليها أنْ تذكر شعوبها بأنّ حلف الناتو يخدم مصالحها الحيويّة من خلال الأمن الذي يوفّره لها، وينبغي على شعوب الدول غير الأعضاء بحلف الناتو أنْ تدرك حقيقة أنّ هذا الحلف وشركاءه يعملون معاً بصورة يومية لبناء عالم أكثر أمناً واستقراراً.

## الرؤية والمهام

قد تتراجع خلال العقد المقبل وتيرة ظهور حلف الناتو كطرف رئيسي في الشؤون الدولية بالمقارنة مع العقود الأولى من تاريخه، لأنه سيؤدي أدواراً متنوعة. ففي بعض الحالات، سيقوم الحلف بدور قيادي؛ لكنّ في حالات أخرى، سيؤدي دوراً مكّماً من خلال دعم الشركاء والأصدقاء الذين ستسلط عليهم الأضواء إلى جانب الحلف. وسيتعيّن على الحلف أنْ يظلّ دائم اليقظة لكي يتمكن من مراقبة ومعالجة الأخطار التي قد تظهر قرب حدوده، بالإضافة إلى مراقبة الأخطار التي قد تظهر في أماكن بعيدة عن حدوده لتحديد كيفية الردّ عليها. ففي الستينيات تمثلت الأولوية الرئيسية المزدوجة لحلف الناتو بالدفاع عن أعضائه وتخفيف حدّة التوتر. أما في عام 2020، فإنّ هذه الأولوية ستُصبح ضمان أمن أعضاء الحلف جميعاً والمشاركة الفعالة للحلف خارج حدوده الجغرافية، لتقليل التهديدات الناشئة إلى أدنى حد ممكن.

ولكي ينجح حلف الناتو في هاتين المهمتين، سيحتاج حتماً إلى الالتزام الثابت والجهد الموحد لجميع أعضائه. فالعضوية بحلف الناتو ليست تشریفاً فقط، بل هي أيضاً تكليف مستمر يتطلب من كل دولة عضو أن تنهض بكامل مسؤولياتها تجاه هذا الحلف. لذا، لا ينبغي على دول الحلف أن تهتم فقط بتزويد الحلف بالقدرات الأساسية اللازمة لاحتواء التهديدات التي تستهدف أمنه، بل يتعين عليها أن تزوده بالقدرات الكافية لردع أو إزالة هذه التهديدات.

نحن نعلم أنه من الطبيعي أن يهتم حلف الناتو بالأخطار الإقليمية والعالمية في المستقبل لكن لا ينبغي السماح لمثل هذه الهواجس الآنية، بتحديد هوية الحلف. ففي عام 1949، لم يتكفل أعضاء حلف الناتو بسبب القوى التي كانوا يخشونها، وإنما بفضل الثقة المتبادلة بين هؤلاء الأعضاء وإيمان كل واحد منهم بالقيم الديمقراطية. ولئن تعلم زعماء دول حلف الناتو أنه يتعين على حلفهم أن يتكيف دائماً مع متطلبات التحولات السياسية والتقنية، إلا أنهم تعلموا أيضاً أن هناك أفكاراً ومبادئ لا ينبغي تغييرها أو التخلي عنها. لذا، يتعين على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يُرسخ المثل العليا التي قام حلف الناتو على أساسها.

## الجزء الثاني:

### تحليل إضافي وتوصيات أخرى

#### الفصل الأول: البيئة الأمنية

##### مرجعية الموضوع

من خلال سياساته وإنجازاته العملية، ساعد حلف الناتو في بناء منطقة أطلسية تنعم بالأمن والسلام والازدهار النسبي في عالم أكثر تخبّطاً وغموضاً من عالم عام 1999، الذي شهد تبني المفهوم الاستراتيجي الأخير. ولا يزال حلف الناتو الركيزة الأساسية للاستقرار في منطقة أوروبا الأطلسية بفضل تماسكه السياسي والتزامه بالدفاع المتبادل وقدراته المتنوّعة. كما نجح الحلف خلال العقد الماضي في ضمّ اثني عشر عضواً جديداً من وسط وشرق أوروبا إلى جانب تطوير شراكات جديدة حيوية، وتنفيذ مهمات حاسمة تساهم يومياً في حماية أمنه والأمن العالمي، على حدّ سواء.

من الصعوبة بمكان أن يتنبأ المرء بتفاصيل جميع تطورات السنوات العشر المقبلة. ولا ينبغي أن يكون هذا الطرح مفاجئاً. فحتى في ظلّ الظروف الثابتة نسبياً للحرب الباردة، سجّلت تطوّرات جيو - سياسية حاسمة غير متوقعة. وفي المرحلة الراهنة، ازدادت درجة عدم اليقين جرّاء العديد من العوامل، وأبرزها:

- انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية وسواها؛
- طموحات منظمات الارهاب العالمي؛
- استمرار الصراعات الاقليمية والوطنية والعرقية والدينية المدمّرة؛
- اعتماد العالم المتزايد على أنظمة إلكترونية لا تخلو من نقاط ضعف؛
- التنافس على النفط والموارد الاستراتيجية الأخرى (ما يبرز أهمية الأمن البحري)؛
- التحوّلات السكانية التي قد تفاقم مشكلات عالمية عديدة، كالفاقة والجوع والهجرة غير الشرعية والأمراض السارية؛
- وتداعيات الممارسات الضارّة بالبيئة، بما فيها تغيّر المناخ.

## التحليل الإضافي

على الرغم من تسارع وتيرة أحداث وتطورات الحياة الحديثة، إلا أن مصادر الاستقرار لا تزال متوافرة. ويمثل حلف الناتو، بالطبع، أحد هذه المصادر إلى جانب شبكة العلاقات الاقتصادية والسياسية الواسعة التي تربط بين القوى العالمية الرئيسية. ولئن بدت علامات الشيخوخة على بعض المؤسسات العالمية التي أسست خلال العقود الماضية، إلا أن هذه المؤسسات لا تزال قادرة على توفير وسائل لحل النزاعات الدولية على أساس القانون الدولي. ومع أن مشكلة انتشار الأسلحة النووية تُثير قلقاً متزايداً، إلا أن أبرز زعماء العالم أعلنوا تصميمهم على مواجهتها. كما أن القوى العالمية الناشئة، كالصين والهند والبرازيل، توسّع نفوذها بطريقة سلمية. وفيما يخطّط حلف الناتو للتصدي لأخطار العقد المقبل، يُدرك هذا الحلف أن رغبته في التعايش السلمي مع الآخرين تحظى بترحيب واسع (إن لم يكن عالمياً). ومع أننا نعتقد جازمين بأن المستقبل سيكون حافلاً بالأخطار المعروفة وغير المعروفة حالياً، إلا أنه لا ينبغي علينا أن نتجاهل أسس التقدم المستمر التي أرساها أسلافنا أو أن نستخفّ بها.

**الاتجاهات العالمية:** سنشهد البيئة الأمنية العالمية خلال العقد المقبل تغييرات متوقعة وأخرى غير متوقعة. ومن المؤكد أن زخم قوى العولمة سيزداد، ما سيؤدي إلى نمو متسارع - وإن على نحو غير متناظر - في مستويات التدفق العابر للحدود للسلع والخدمات والأفراد والتقنيات والأفكار والعادات وحتى الأنشطة الاجرامية والأسلحة. ومع أن هذا التحول سيرفع درجة الاعتماد المتبادل بين دول ومناطق العالم، إلا أنه قد لا يعزّز، بالضرورة، رغبة الشعوب في التعايش السلمي. فقد أظهرت العولمة اتجاهاً واضحاً نحو إبراز البعض وتهميش البعض الآخر كما أجمت التوترات القائمة بين الهويّتين الفرديّة والجماعية، في بعض الحالات. ومع أن العولمة تساهم في الازدياد المطرد للمصالح الاقتصادية المشتركة بين الدول والكيانات الإقليمية، إلا أنها ليست البلسم الشافي للشكوك والمنافسات الدولية.

أمنياً، تتمثل السمة الأبرز للحقبة الراهنة بإمكانية انتقال تداعيات الأحداث التي تجرى في أي جزء من العالم إلى باقي أجزاء العالم، بأسرع من أي وقت مضى. إلى ذلك، إذا عمّت الفوضى أي بلد، فإنه قد يتحوّل إلى ملاذ آمن للإرهابيين الذين ينطلقون منه لممارسة أنشطتهم العابرة للحدود. وأيّ دولة تنتهك القانون الدولي وتفلت من العقاب تخلق سابقة قد تكررّها دول أخرى. كما أن أي هجوم إلكتروني ينشر الفوضى في إحدى المدن قد يشجّع المجرمين على شنّ هجمات مماثلة في مدن أخرى. وبسبب انتشار الأنظمة الحديثة المتعدّدة الوسائط وسهولة استخدامها، أصبح لدى قراصنة

الانترنت والجماعات الارهابية خبراء متخصصين بالعلاقات العامة، وهذا ما يتوافر أيضاً لدى حلف الناتو عندما يتخذ (أو لا يتخذ) الاجراءات اللازمة لمخاطبة الجالية الافتراضية العالمية.

وبعد مرور فترة طويلة على نهاية الحرب الباردة، يتعيّن على حلف الناتو أن يجد مكاناً له في نظام عالمي أقلّ مركزية وأكثر تشابكاً وتعقيداً، ناهيك عن مجموعة التهديدات المحتملة التي ستؤثر في طبيعة دوره الجديد. وقد يستهدف مثل هذه التهديدات أراضي دول الحلف أو مواطنيها أو مرافقها الاقتصادية الحيوية أو بناها التحتية أو جنودها أو حتى قيمها. وقد تظهر هذه التهديدات على شكل هجمات تقليدية أو تصريحات استفزازية بغرض الابتزاز السياسي - أي على شكل هجمات نمطية - أو على شكل هجمات هجينة تجمع ما بين النمطي وغير النمطي، كظهور جماعة ارهابية مرتبطة بدولة قومية، في الغالب، وتتمتع بقدرات عسكرية خاصة - بما فيها أسلحة دمار شامل قامت بشرائها أو سرّبت إليها.

وبفضل رؤيته وقوّته، قد يُطلب من حلف الناتو أن يردّ على تحديات لا تؤثر في أمنه بصورة مباشرة ولكنها تعني مواطنيه وتساهم في تعزيز مكانته الدولية. وتشتمل قائمة هذه التحديات، مثلاً، على التداعيات الانسانية لفشل دولة ما أو الدمار الذي تُخلفه إحدى الكوارث الطبيعية أو أخطار إحدى عمليات الإبادة الجماعية، وسواها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان.

وليس من السهل أيضاً أن يتنبأ المرء بالاختراقات التكنولوجية المستقبلية التي قد تُغيّر القدرات العسكرية بشكل خطير. لذا، ينبغي على دول الحلف وشركائه أن يحرصوا دائماً على مواصلة التقدم في مختلف المجالات الحيويّة، مثل تقنيات الاتصالات والمعلومات والعلوم المعرفية والبيولوجية وعلوم الانسان الآلي وتقنيات الدوائر المتناهية الصغر. فأكثر الفترات دماراً في تاريخ البشرية هي عندما لعبت وسائل الغزو (التقنيات والعتاد) الدور الرئيسي في كسب الحروب.

**الاتجاهات الاقليمية:** يظلّ حلف الناتو والاتحاد الأوروبي الركيزتان الأساسيتان للاستقرار والتعاون في منطقة أوروبا الأطلسية، الذي طالما عانى من مشكلات عديدة. لكنّ احتمال نشوب أي حرب في أوروبا - أهلية أو بين الدول - يبدو ضئيلاً في المستقبل المنظور. لكنّ ما زال هناك العديد من العذابات المزمّنة في القوقاز والبلقان، ما يتطلب اهتماماً دولياً متواصلاً. وسيظلّ التعاون الاقليمي ضرورياً لمكافحة الجريمة العالمية المنظمة، مثل تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر. وهنا،

نُذِّكرُ زعماء دول حلف الناتو بأنّ أي جزء من العالم قادر على إنتاج إرهابيين محليين.

ونظراً إلى حجم ومكانة روسيا، فإنها ستؤدي حتماً دوراً بارزاً في تشكيل البيئة الأمنية في منطقة أوروبا الأطلسية. وعلى صعيد الإيجابيات، أبدت روسيا استعداداً متزايداً لتسهيل وصول الامدادات المتجهة براً وجواً إلى قوات حلف الناتو العاملة في أفغانستان ودخلت في مفاوضات مثمرة مع الولايات المتحدة للحدّ من الأسلحة الاستراتيجية، كما أظهرت مقاومةً شديدة للإرهاب والقرصنة ولظهور دول نووية جديدة. لكنّ التجربة علمتنا أنّ زعماء دول حلف الناتو وروسيا لا ينظرون دائماً إلى نفس الحقائق بنفس الطريقة. فقد أعرب الزعماء الروس عن قلقهم من العمليات السابقة والمحتملة لتوسيع حلف الناتو، بينما أعرب زعماء دول الحلف عن قلقهم من احتمال استخدام روسيا للتهويل الاقتصادي أو السياسي ضدّهم. وفي الواقع، تؤكّد هذه المصالح المشتركة والهواجس المتبادلة على ضرورة اتباع سياسة التعاون الفاعل والبناء، من جانب حلف الناتو وروسيا، على حدّ سواء.

ويمكن استخدام المفهوم الاستراتيجي الجديد كأداة لتوحيد مواقف دول الحلف إزاء روسيا وتوضيح نوايا حلف الناتو تجاه موسكو، وإرساء أسس تعزيز التعاون المثمر معها. ومع أنه سيظل من الصعب التنبؤ بسياسات روسيا المستقبلية تجاه حلف الناتو، إلا أنه ينبغي على دول الحلف أن تسعى للتعاون معها لكنّ مع توخي الحذر الدائم من إمكانية اتباع موسكو سياسات متزايدة العداء تُجاه الحلف.

لقد رحّب العديد من حكومات منطقة آسيا الوسطى بدور حلف الناتو في أفغانستان لأنه يساهم في حفظ استقرار هذه المنطقة. ومن الواضح أنّ التمرد المستمر في أفغانستان له تداعيات تتعدى حدود هذا البلد، ابتداءً من باكستان المجاورة - التي تواجه تهديداً إرهابياً محلياً جدياً وقابلاً للتصعيد. وسيلعب الاتجاه المستقبلي لهذين البلدين دوراً مهماً في تحديد ما إذا كان الخطر الذي يشكّله تنظيم القاعدة وحلفاؤه قد انحسر مع مرور الوقت، أم لا. وتشير المعطيات الحالية إلى أنّ الدعم الشعبي لهذه المنظمات الإرهابية أصبح محدوداً ولكنها تشير، في الوقت ذاته، إلى أنّ ثقة الناس في حكومات المنطقة لا تزال ضعيفة. لذا، فإنّ الإصلاح السياسي وتحسين الأداء الحكومي قد يساهمان، إلى حدّ كبير، في تحسين المناخ الأمني في منطقة آسيا الوسطى ككل. وفي حال عدم تحقيق هذه التغييرات، ستولد المنطقة أخطاراً جديّة على سكانها وسكان باقي مناطق العالم.

وتشهد منطقة الشرق الأوسط ثلاثة اتجاهات مهمة و مترابطة ستواصل التأثير في أمن الحلف: (1) استمرار عنف الجماعات المتطرفة؛ (2) تصاعد حدة التوترات العربية - الاسرائيلية؛ (3) وسياسات الحكومة الإيرانية، بما فيها رفض إيران الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة ببرنامجها النووي. إذ تنشط إيران في مجال تخصيب اليورانيوم وتطور تصاميم لأسلحة نووية وتكسّس الصواريخ الباليستية البعيدة المدى، ما قد يشكل تهديداً يستلزم تفعيل البند الخامس من معاهدة الحلف خلال العقد الجاري. ولدى إيران أيضاً برامج أخرى لإنتاج أسلحة تقليدية متطورة، مثل الصواريخ البعيدة المدى المضادة للسفن، التي تثير قلقاً متزايداً على أمن الممرات البحرية الرئيسية في المنطقة. ونظراً إلى حجم الجهود الدبلوماسية الدولية التي تُبذل من أجل معالجة الصعوبات التي تثيرها سياسات طهران ونواياها الغامضة، فإنه من غير الواضح ما إذا كانت هذه الصعوبات ستزداد أو ستزول بالوسائل السلمية خلال السنوات المقبلة. لذا، ينبغي على حلف الناتو أن يبذل قصارى جهده لتعزيز فرص نجاح هذا الاحتمال بالتوازي مع الاستعداد للاحتمال الآخر.

وفي منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادئ، ترى جميع القوى الرئيسية، وهي اليابان وكوريا الجنوبية والصين والهند وأستراليا، أن الاستقرار في المنطقة يخدم مصالحها. وبصفة عامة، تدعم هذه القوى المعايير الدولية. وهناك مصدران رئيسيان لعدم الاستقرار في هذه المنطقة - الخصومة بين الهند وباكستان؛ والحكومة المارقة في كوريا الشمالية. هنا، يتعين على حلف الناتو أن يولي اهتماماً خاصاً لبرنامج كوريا الشمالية لإنتاج الأسلحة النووية.

على صعيد آخر، حققت إفريقيا خلال السنوات الأخيرة تقدماً اقتصادياً ملحوظاً ترافق مع تقدم ملموس في مجال مكافحة بعض الآفات المزمنة، لا سيما الحروب الأهلية والأمراض والحكومات الضعيفة. مع ذلك، ما زال هناك عدد من النقاط الساخنة، وأبرزها: جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان. ومع أن الزعماء الافريقيين مصممون على حل مشكلاتهم من خلال الاتحاد الإفريقي، إلا أن دول الحلف قد تتلقى طلبات للمساهمة في مهمات حفظ السلام ومكافحة الأنشطة الارهابية والتدريب العسكري في إفريقيا.

أما منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي - وكذلك أمريكا الشمالية - فإنها تواجه العديد من التحديات الإقليمية وعلى رأسها الجريمة المنظمة. وتمثل منظمة الدول الأمريكية المنتدى الإقليمي الرئيسي لهاتين القارتين. لذا، من المستبعد أن ينخرط حلف الناتو بصورة مباشرة في هذه المنطقة إلا في الحالات الانسانية الطارئة المحتملة.

## الاستنتاجات:

- من المستبعد حدوث اعتداء عسكري تقليدي على الحلف أو أعضائه لكن لا يمكن إغفال هذا الاحتمال
- من المرجح أن تتعرض دول الحلف خلال العقد المقبل لتهديدات غير نمطية أبرزها ثلاثة هي: (1) هجوم بالصواريخ الباليستية (التي تحمل رؤوساً تقليدية أو نووية)؛ (2) هجمات من جانب منظمات الارهاب العالمي؛ (3) وهجمات إلكترونية متفاوتة الحدّة. وهناك مجموعة كبيرة من التهديدات الخطيرة الأخرى، مثل نسف خطوط إمدادات الطاقة وإغلاق ممرات بحرية مهمة والتداعيات السلبية لتغيّر المناخ العالمي والأزمة المالية
- ينطوي خطر التهديدات غير النمطية على مدلولات واضحة بالنسبة لجاهزية حلف الناتو، مثل تعريفه لمفهوم الأمن وللاعتداءات التي تستلزم تفعيل البند الخامس واستراتيجية الردع الأطلسية وحاجة الحلف إلى تحويل قدراته العسكرية وتعزيز قدرته على اتخاذ القرارات بسرعة، واعتماده المتزايد على مساعدة المنظمات الأخرى والدول غير المنضوية تحت لوائه.

## الفصل الثاني: المهمّات الرئيسية

### خلفية الموضوع

كما ورد في نصّ معاهدة حلف الناتو، فإن الهدف الرئيسي لهذا الحلف هو "حماية الحرية والتراث المشترك والحضارة" لجميع أعضائه. أما الوسيلة التي اقترحتها أطراف المعاهدة لتحقيق هذا الهدف، فهي "توحيد جهودهم من أجل ضمان الدفاع الجماعي وحفظ السلم والأمن". ولطالما تطلّب هذا الهدف من الحلف إنجاز مهمات رئيسية محدّدة تغيّرت طبيعتها بفعل تحولات المشهد الأمني العالمي. وخلال العقدين الماضيين، تعرّضت منطقة أوروبا الأطلسية لتهديدات أكثر تنقلاً وتنوعاً، ما اضطرّ حلف الناتو إلى تنفيذ مهمات جديدة تماماً وأوسع نطاقاً لم يتصوّر لها أحد في عام 1949، مع أنها ظلّت منسجمة تماماً مع الهدف الأصلي المتمثّل بحماية حرية دول الحلف كافة.

## التحليل والتوصيات

من الأهمية بمكان أن تتفق دول الحلف على مهمّاته الرئيسية وعلى ضرورة توفير جميع القدرات اللازمة لإنجازها. ومع أن حلف الناتو اليوم أكثر انهماكاً من أي وقت مضى، إلا أن دوره الحالي في توفير الأمن أصبح أقل وضوحاً منه إبان الحرب الباردة، بالنسبة للكثيرين. ويوفّر المفهوم الاستراتيجي الجديد فرصة فريدة للتقريب بين رؤى ومواقف دول الحلف ومعالجة المشكلات المستجّدة. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي البدء بمراجعة مهمّات الحلف الرئيسية كخطوة أولى ضرورية.

### التوصية:

1. توصي هيئة الخبراء بأنه ينبغي على "المفهوم الاستراتيجي 2010" أن يبرز المهمّات الرئيسية الأربع التالية:

أولاً: يتعيّن على الحلف أن يتمتع بالقدرة الكافية لردع أيّ تهديد بالاعتداء على الدول الأعضاء والدفاع عنها. وينبغي إعادة التأكيد بعبارات واضحة وصريحة على هذا الالتزام، الذي يوثقه البند الخامس من معاهدة حلف الناتو. في الوقت ذاته، يتعيّن على المخطّطين التابعين لحلف الناتو أن يعترفوا بأنّ مصادر التهديدات المحتملة التي قد تستلزم تفعيل البند الخامس ازدادت، وتشتمل حالياً على أخطار قد تنشأ داخل أو خارج منطقة أوروبا الأطلسية. لذا، يتعيّن على حلف الناتو أن يستعد للتصدي لهذه التهديدات (وردعها) بغض النظر عن مكان نشوئها.

لا يوجد، طبعاً، أي غموض بشأن الرّد على أيّ اعتداء عسكري مباشر من جانب القوّات المسلحة لأيّ دولة معادية. لكنّ لا تزال هناك شكوك بشأن ضرورة تفعيل آليات الدفاع الجماعي الواردة في البند الخامس في حال نشوء أخطار غير نمطية - كالتعرّض لهجوم إلكتروني أو توافر أدلة قاطعة على أنّ الارهابيين يخطّطون لضربة قويّة. بالتالي، يتعيّن على مجلس شماليّ الأطلسي أن يتمتع في مثل هذه الحالات بالصلاحيات التي تُحوّله تفعيل البند الخامس استناداً إلى معايير محدّدة، كطبيعة ومصدر ونطاق كلّ تحدٍّّ أمني. وعلى مستوى التخطيط، ينبغي على حلف الناتو أن يفترض دائماً أنّ التهديدات الخطيرة التي قد تستلزم تفعيل البند الخامس ستظهر حتماً؛ لذا، ينبغي أيضاً تعديل أساليب الكشف والاستطلاع والردع والرّد وفق هذا الافتراض؛ ما يعني أنّ هذه الاستعدادات - التي تشتمل بالضرورة على توفير القدرات العسكرية الكافية والتدريبات المناسبة وجمع المعلومات والتقييمات الاستراتيجية -

يتعيّن عليها أن تتناسب مع جميع التهديدات المحتملة التي قد تستلزم تفعيل البند الخامس من معاهدة حلف الناتو.

ثانياً: يتعيّن على الحلف أن يساهم في حفظ الأمن في قارة أوروبا بأسرها. فمنطقة أوروبا الأطلسية جزء من هذه القارة، الأمر الذي يُحتمّ عليها أن تهتم بأمن جاراتها. لذا، يتعيّن على حلف الناتو أن يساهم في حفظ الاستقرار في محيطه الجغرافي المباشر. وقبل أربعة عقود، قال تقرير هارمل حول حلف الناتو "إنّ الهدف السياسي الأسمى للحلف هو إرساء نظام سلامٍ عادلٍ ودائمٍ في أوروبا مقرون بضمانات أمنية مناسبة". وبعد إزالة الستار الحديدي، تبنى حلف الناتو هدف بناء أوروبا موحّدة وحرّة وأمنة. وخلال السنوات العشرين الأخيرة، أحرز زعماء دول قارة أوروبا تقدّماً كبيراً نحو تحقيق هذا الهدف. فقد امتدّ نوع الأمن الذي كانت قد تمتعت به أوروبا الغربية على مدى نصف قرن من الزمن إلى وسط وشرق أوروبا. لكنّ مهمّة إرساء نظام مستقرّ تماماً في أوروبا لم تُنجز بعد.

يمثل حلف الناتو ركيزة أساسية لضمان أمن منطقة أوروبا الأطلسية. لكنّ الحلف لا يعمل في هذا المضمار بمعزل عن باقي المنظمات الاقليمية والدولية ولا يؤدي دور القوة المهيمنة على هذه المنطقة. لذا، يتعيّن على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يحدّد بشكل دقيق طبيعة الدور الأمثل لحلف الناتو ككيان يدافع عن مصالحه الخاصة وكمساهم في حفظ السلم الاقليمي. ويُعدّ التعاون الوثيق في منطقة البلقان بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثلاً، حيّاً على مدى تعاون حلف الناتو مع المنظمات الأخرى من أجل تعزيز أمن وازدهار الشعوب الأوروبية كافة.

وفي سياق تنفيذ هذه المهمّة الحيويّة، التقى عدد من العناصر البارزة، مثل شراكات حلف الناتو مع دول ومنظمات عديدة ودعمه - وتطبيقه - للمبادئ التي توفّر إطاراً للطريقة التي ينبغي على حكومات المنطقة أن تتبعها في التعامل في ما بينها ومع مواطنيها. هذه المبادئ التي أرستها اتفاقيات هلسنكي (1975) كرستها معاهدة الأمن الأوروبي التي تمّ التوقيع عليها في اسطنبول (1999). إلى ذلك، يساهم حلف الناتو في حفظ الاستقرار الاقليمي من خلال سياسة الباب المفتوح أيضاً لأنها وفّرت حوافز قويّة لدعم الديمقراطية، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية واحترام حقوق الانسان في قارة أوروبا. مع ذلك، تبرهن الجهود الدبلوماسية التي يبذلها حلف الناتو مع روسيا وأكرانيا وجورجيا وسواهما من دول القوقاز والدول الأخرى غير الأعضاء

بالحلف، تبرهن على أن العضوية بالحلف ليست شرطاً لازماً للمشاركة في مشروعات الحلف المفيدة للجميع.

ثالثاً: يتعيّن على حلف الناتو أن يعمل كوسيلة عبر أطلسية للمشاورات الأمنية وإدارة الأزمات ومعالجة جميع القضايا الراهنة والمستقبلية التي يواجهها الحلف. ولأنه الائتلاف الوحيد بين أمريكا الشمالية وأوروبا، سيظل حلف الناتو الإطار الحاسم لهذه الوظائف وللوفاء بالالتزامات الأمنية والدفاعية المشتركة لجميع أعضائه. ونظراً إلى حقيقة أن هذه المهمة الرئيسية هي التي تعكس البعدين السياسي والعسكري للحلف، فإنها تستحقّ مزيداً من الاهتمام في المرحلة الراهنة بسبب تنوع وتعدّد التهديدات الأمنية القائمة، والنطاق الحاليّ الواسع لعضوية الحلف. فعندما صيغ المفهوم الاستراتيجي الأخير، كان عدد أعضاء الحلف أقل من العدد الحالي بكثير وكانت حدوده في أوروبا تمتد إلى شواطئ الأدرياتيكي والبلطيق والبحر الأسود فقط.

كما أن الحلف يهتم حالياً بحماية المقوّمات العالمية للمجتمعات الحديثة وبدعم الاستقرار والأمن في مناطق تبعد كثيراً عن حدوده الجغرافية. ومن المرجح أن ينفذ الحلف هذه المهمة بالتعاون مع شركائه. وبالطبع، لا توقّر أدوار الحلف العسكرية وحدها الأداة المثلى لمعالجة جميع هذه التحديات؛ لذا، لا بد من استغلال إمكانات البند الرابع لأنه قادر على توفير آلية فاعلة لتحديد مجالات الاهتمام المشترك والردود المناسبة على التحديات والتنسيق بين الحلف والمنظمات والدول الشريكة. ولتحقيق ذلك، يتعيّن على الحلف أن يعزّز قدراته في مجال إدارة الأزمات، بالإضافة إلى تعزيز قدراته في مجالات كشف وتقييم الأخطار الناشئة وحماية أعضائه والردّ على الحالات الطارئة داخل حدوده وعلى امتدادها وخارجها.

أخيراً، وكما سيبيّن في الفصل التالي، تعتقد هيئة الخبراء أن تعزيز قدرة الحلف على إدارة وتوسيع شبكة شراكاته أصبح مهماً بما يكفي لاعتباره المهمة الرئيسية الرابعة للحلف، علماً أن تعزيز هذه القدرة ليس هدفاً قائماً بحد ذاته، بل وسيلة لتحقيق أهداف حيوية محدّدة.

### الفصل الثالث: الشراكات

## خلفية الموضوع

برزت خلال السنوات الأخيرة الحاجة إلى تعزيز مرونة حلف الناتو وتوسيع نطاق عملياته، ما دفع الحلف إلى الاعتماد بصورة متزايدة على مساعدة شركائه في الردّ على التهديدات، وفي تحقيق الفاعلية القصوى لموارده وقدراته. كما أنّ علاقات الحلف المثمرة مع الدول والمنظمات الأخرى تمكّنه من العمل بقدر أكبر من اليقظة والجاهزية والذكاء. ومع أنّ الشراكات الرسمية لحلف الناتو بدأت في أوروبا، إلا أنها امتدت لاحقاً إلى حوض المتوسط والشرق الأوسط. لكنّ هناك أيضاً عدد من الدول التي تشارك في مهمات حلف الناتو من دون أنّ تقيم شراكات رسمية معه؛ ويُطلق عليها اسم "الشركاء الوظيفيون".

وعلى غرار الحالة الأفغانية الراهنة، قد يمثل حلف الناتو في المهمات المستقبلية جزءاً من شبكة واسعة لحفظ الأمن تضمّ العديد من الأطراف الدولية، التي تعمل سويةً لتنفيذ مقاربة شاملة لحلّ مشكلة محدّدة. ولا ينبغي أن يُساء فهم هذا المفهوم الخاصّ بالعمل الجماعي. إذ قرأ البعض الإشارة إلى عبارة "مقاربة شاملة" على أنها تعبير واضح عن رغبة حلف الناتو في ضمان موقع عالمي مهيم أو في وضع المنظمات المدنية تحت السيطرة العسكرية. لكنّ هذه القراءة غير دقيقة: لأنّ "المقاربة الشاملة" لا تقضي بإنشاء أي بنية هرمية، وإنما تشدّد على ضرورة الاعتراف بأنّ الأمن له أبعاد عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية. وعليه، فإنّ توفير الأمن سيتطلب، في الغالب، العمل مع مجموعة متنوّعة من الشركاء لضمان توفير مختلف مقوّمات نجاح استراتيجية مشتركة محدّدة. واستناداً إلى طبيعة كل مشكلة، سيؤدي حلف الناتو دوراً قيادياً أو دوراً مكّماً (ويشتمل الفصل الخامس على توصيات لتعزيز قدرة حلف الناتو على المساهمة في تطوير مقاربة شاملة).

## التحليل والتوصيات

تمثّل الهدف الرئيسي لأولى الشراكات التي أقامها حلف الناتو بتسهيل انضمام أعضاء جدّد إليه. لكنّ بعد انضمام اثني عشر عضواً جديداً إلى الحلف، تراجعت أهميّة هدف توسيع عضويّة الحلف وتعرّزت أهميّة أهداف أخرى. وهكذا، برز الجيل الثاني من الشراكات التي عُقدت فقط بغرض تعزيز القدرات المتوافرة لإنجاز مهماتٍ في أماكن محدّدة، كأفغانستان ومنطقة البلقان. لذا، لا بد من تعديل مقاربة حلف الناتو للشراكات لكي يستطيع تحقيق القيمة القصوى لمجموعة علاقاته المتنوّعة والحيوية مع المنظمات والدول الشريكة. وفي هذا السياق، نرحّب بقرار مجلس شماليّ

الأطلسي الأخير الذي نصّ على إنشاء هيئة واحدة لإدارة جميع شراكات الحلف. وباستطاعة المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يساهم في إرشاد هذه الهيئة عبر التشديد على أهمية الاعتراف بأنّ شراكات الحلف، لها أصول متنوّعة وتخدم أغراضاً مختلفة وتلبي توقعات متباينة. لذا، لا بد من التعامل مع كلّ شراكة كحالة مستقلة لها خصوصياتها مع إدراك حقيقة أنّ قيمة كلّ شراكة قابلة للتعزيز عبر التكيّف المستمر وإدخال التعديلات المناسبة.

### التوصية:

1. بالتوازي مع تعزيز شراكاته مع المنظمات الأخرى، ينبغي على حلف الناتو أن يختبر إمكانية تعزيز شراكاته مع الدول وتجمّعاتها بواسطة وسيلة أو أكثر من الوسائل التالية:

- صياغة اتفاقية عامّة جديدة للشراكة أو تعديل الاتفاقية القائمة؛
- توسيع أنشطة الشراكات؛
- السماح بقدر أكبر من المفاضلة بين الشركاء في علاقاتهم مع حلف الناتو؛
- إدراج بنود إضافية على جدول الأعمال الجديد، خصوصاً البنود التي قد تؤدي إلى التعاون الوظيفي أو الدبلوماسي في مشروعات محدّدة؛
- وتعديل العمليات الاجرائية لتشجيع تبادل الأفكار بأكثر قدر ممكن من الحرية.

وقبل أن نقترح أيّ توصيات بخصوص العمليات الاجرائية، ينبغي على الحلف أن يجري أولاً مشاورات مباشرة مع جميع الشركاء المعنيين.

**الشراكة من أجل السلام ومجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية:** توفّر الشراكة من أجل السلام ومجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية إطاراً للتعاون بين حلف الناتو وشركائه في أوروبا وفي أورو - آسيا. ومنذ تأسيسها في عام 1994، ظلّت الشراكة من أجل السلام الوسيلة الرئيسية لصياغة العلاقات الأمنية؛ ثمّ أسس مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية بعد بضع سنوات لخلق حوار سياسي مواز. ومع أنّ الشراكة من أجل السلام وُصفت على نطاق واسع بأنها ناجحة، إلا أنّه لم يتمّ استغلال إمكانات مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية كما ينبغي. فقد أسس هذا المجلس لتمكين حلف

الناتو من التشاور مع الدول الشريكة حول القضايا السياسية والأمنية لكنّ العديد من الذين شاركوا في نقاشات هذا المجلس تدمروا منها ووصفوها بأنها متكلفة وشكلية.

### التوصية:

1. ينبغي على حلف الناتو أن يعزّز المشاورات الدورية والطارئة مع أعضاء مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية انسجاماً مع نصّ الفقرة الثامنة من وثيقة الشراكة من أجل السلام.

**الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:** إنّ الاتحاد الأوروبي شريك فريد من نوعه وأساسي بالنسبة لحلف الناتو. وتتداخل العضوية بهاتين المؤسستين إلى حدّ كبير، مع أنّ الأعضاء المشتركين لا يمتلكون إلا مجموعة وحيدة من القوى ومجموعة وحيدة أخرى من دافعي الضرائب. ولئن اتفق حلف الناتو والاتحاد الأوروبي على آليات مفصلة للتعاون في ما بينهما، إلا أنّ هذه الآليات لم تعمل دائماً بالفاعلية المرجوة. مع ذلك، دأب حلف الناتو والاتحاد الأوروبي على استخدام نفس الخبرات والقدرات التي يطورها الأعضاء المشتركين. ومن حيث التعريف، يتقاسم هؤلاء الأعضاء العديد من المصالح المشتركة، لذا، فإنهم ينشطون عملياً في جميع مساح عمليات حلف الناتو. واستلهمت هاتان المؤسستان نفس الدروس من تجارب الماضي وتعتقدان أنهما ستواجهان مجموعة من التحديات المشتركة في المستقبل.

ويُعدُّ التكامل التام بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي مسألة حاسمة إن أرادت دول الحلف صياغة مقاربة أمنية شاملة ومنخفضة التكاليف، عندما تشارك هاتان المؤسستان في مهمة إحلال الاستقرار. ومن شأن تعزيز التعاون بينهما أن يساعد أيضاً في معالجة التهديدات غير النمطية، مثل الارهاب والحرب الالكترونية وأعمال التخريب التي تستهدف إمدادات الطاقة. وبفضل خبرته الفريدة في المجالات الأمنية غير العسكرية، سيظلّ الاتحاد الأوروبي، في الغالب، أقدر من حلف الناتو على معالجة الجوانب غير العسكرية لمثل هذه الأخطار، مع أنّ الخطّ الفاصل بين التهديدات الأمنية العسكرية وغير العسكرية أخذ بالتلاشي. هنا، تجدر الإشارة إلى أنّ التكامل التام بين هاتين المؤسستين لن يتحقق ما لم يُظهر أعضاءهما الأوروبيون غير المشتركين نفس القدر من الشفافية والمشاركة، التي يُظهرها أعضاءهما الأوروبيون المشتركين عند قيام هاتين المؤسستين بأي نشاط مشترك.

### التوصيات:

1. ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يعترف بأنّ أحد أهداف معاهدة لشبونة الأوروبية هو تعزيز القدرات العسكرية للاتحاد الأوروبي وهياكلها القيادية. لذا، ينبغي على دول حلف الناتو أن ترحّب بهذا التطوّر وأن تستغل فرصة تطوير مفهوم استراتيجي أطلسي جديد للتأكيد على رغبة الحلف في إقامة شراكة حقيقية شاملة مع الاتحاد الأوروبي، تمتاز بالفاعلية وتستند إلى مبدأ الالتزام المتبادل وتشمل جميع الأنشطة المشتركة للمؤسستين.

2. أثناء اتصالاتهم مع الاتحاد الأوروبي، ينبغي على قادة حلف الناتو أن يتفادوا الوقوع في فخّ تصنيف جميع التهديدات والمسؤوليات إلى "عسكرية" صرفة أو "غير عسكرية" صرفة. بدلاً من ذلك، ينبغي عليهم أن يرسخوا ثقافة التعامل مع هذه القضايا كحالات دائمة التحوّل. وستظهر مشكلات عديدة ستتطلب منذ البداية ردّاً يشتمل على عناصر عسكرية وغير عسكرية في آن معاً؛ لذا، ينبغي على حلف الناتو والاتحاد الأوروبي والأطراف المعنية الأخرى أن يتعاونوا لإيجاد أنجع الحلول المشتركة الممكنة. بالتالي، ينبغي على قادة حلف الناتو أن يسعوا للاتفاق مع نظرائهم بالاتحاد الأوروبي على خطة عملية لعقد اجتماعات مشتركة منتظمة، ولتحقيق التواصل التام بين القيادتين العسكريتين والتنسيق الشامل في مجالات إدارة الأزمات وتقييم التهديدات والاستخدام المتبادل لموارد كلتا المؤسستين.

3. ينبغي على قادة حلف الناتو والاتحاد الأوروبي أن يبذلوا ما في وسعهم لمنع الخلافات من التأثير في التعاون الفعّال بين هاتين المنظمتين.

**الشراكة مع الأمم المتحدة:** تُعدّ شراكة حلف الناتو مع الأمم المتحدة شراكة محورية أيضاً بسبب الدور الذي تؤديه هذه المنظمة الدولية في النظام العالمي وإيمان دول الحلف (الوارد في ديباجة المعاهدة الأطلسية) "بغايات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة". كما أنّ مهمّة مجلس الأمن الدولي - المتمثلة بحماية السلم والأمن العالميين - تتسجم تماماً مع التزام أعضاء حلف الناتو بـ"توحيد جهودهم من أجل الدفاع الجماعي وحفظ السلم والأمن". ومن الواضح أنه من مصلحة حلف الناتو أن يدعم الأمم المتحدة وأن يساهم في تعزيز قدرتها على إنجاز العديد من المهمات الموكّلة إليها من جانب المجتمع الدولي.

لقد عملت منظمتا حلف الناتو والأمم المتحدة سوياً في عدد من مناطق النزاع حيث وقر الحلف الدعم العملائي والأمن لكي تتمكن بعثات الأمم المتحدة، من التقدّم في عمليات إعادة الإعمار والتنمية والمساهمة في بناء أنظمة الحكم. ومع أنّ الشراكة

بينهما بدأت منذ أكثر من عشر سنوات - ومع أنهما وقّعتا على اتفاق إطار في عام 2008، أدى إلى تحسين التعاون العملائي في بعض الحالات - إلا أنه ما زال هناك بعض المشكلات. فقد أعرب موظفو الأمم المتحدة أحياناً عن خيبة أملهم من مستوى الأمن والدعم الذي وقّره حلف الناتو لهم. كما يميل هذا الحلف عموماً إلى عدم التنسيق مع الأمم المتحدة قبل البدء بتنفيذ المهمات؛ وعند الوصول إلى مسرح العمليات، تتنازع المنظمتان المسؤوليات أحياناً.

### التوصيات:

1. في عصر التهديدات العالمية، يعتمد ضمان الأمن بصورة متزايدة على تماسك النظام الدولي. لذا، ينبغي أن تتمثل إحدى أولويات حلف الناتو بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على النهوض بمسؤولياتها.

2. عندما يعمل حلف الناتو والأمم المتحدة معاً في أي منطقة، ينبغي على الحلف أن يبذل أقصى جهد ممكن، عند اللزوم، لضمان أمن الموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة. فمن دون الحد الأدنى من الأمن، ستكون الأمم المتحدة (وشركاء حلف الناتو الآخرون) غير قادرة على العمل؛ ومن دون شركاء، سيكون حلف الناتو، في الغالب، عاجزاً عن تحقيق أهدافه. كما أن تقصي الحاجة للتنسيق بصورة أبكر سيساهم في إنجاز التخطيط المشترك بصورة أسرع وسيعزز فرص التوصل إلى ترتيبات أمنية تُرضي كلتا المنظمتين.

3. ينبغي على حلف الناتو والأمم المتحدة أن يُعززا علاقتهما المؤسسية. ومن شأن افتتاح حلف الناتو مكتب للاتصالات داخل مبنى الأمم المتحدة أن يسمح لقادة الحلف بالتواصل بسهولة أكبر مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومع ممثلي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. وينبغي أيضاً استكشاف أشكال إضافية للتعاون، بما فيها المشاركة المتبادلة في تدريبات ومناورات المنظمتين.

4. يمثل التنسيق بين الأمم المتحدة وحلف الناتو عاملاً حاسماً في معالجة حالات الإبادة الجماعية وسواها من حالات الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان، أو في الحالات الإنسانية الطارئة. لذا، ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يوضح أن حلف الناتو مستعد لتلبية جميع طلبات الأمم المتحدة التي تدعوه لاتخاذ الإجراءات المناسبة في مثل هذه الحالات (بمساندة المنظمات الإقليمية الأخرى، في الغالب)، شريطة أن يوافق مجلس شمالي الأطلسي على كل مهمة تُطلب من الحلف وأن تتوفر الموارد اللازمة لتنفيذها.

5. ينبغي على حلف الناتو أن يعمل مع الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، المتعلق بدور المرأة في الأمن والسلام.

**الشراكة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:** إنّ علاقات حلف الناتو مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مختلفة عن علاقاته مع معظم المنظمات الدولية الأخرى وأعمق منها. فقد شارك حلف الناتو في تأسيس عملية هلسنكي الأصلية وقام بدور مهمّ في تطوير البعد السياسي - العسكري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بدورها، تساهم هذه المنظمة بفاعلية في بناء الديمقراطية في الدول التي تتطّلع أو قد تتطّلع إلى عضوية حلف الناتو، ما يُعزّز رغبة هذا الحلف في دعم الاستقرار السياسي والحكم الرشيد في جميع أنحاء أوروبا.

### التوصيات:

1. ينبغي على حلف الناتو أن يعمل على تحقيق المنفعة القصوى من القدرة المتميّزة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تأهيل الموارد البشرية، ومن خبرتها الواسعة في مجال "الاجراءات الأمنية غير العسكرية"؛ لأنّ هذين المجالين قادران على تشكيل عنصر مكملّ للأدوات "الأمنية العسكرية" لحلف الناتو.

2. ينبغي على الحلف أن يسعى، ضمن إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لاستئناف المفاوضات حول الحدّ من الأسلحة التقليدية وإجراءات بناء الثقة.

3. ينبغي على دول الحلف أن تدرس أيضاً كيف يُمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تقوم على أساس القيم الديمقراطية والقبول الطوعي للالتزامات، أن توطّد شراكات الحلف عبر نشر الوعي بأهميّة أنشطته وتعزيز الدعم الذي تتلقاه.

**الشراكة مع روسيا:** تُعدّ شراكة حلف الناتو مع روسيا حالةً خاصّة. ووُضع إطار هذه الشراكة من خلال قانون تأسيسها الذي صدر في عام 1997، وبيان إعلانها الذي تم التوقيع عليه في روما في عام 2002. وتنص هاتان الوثيقتان على التزام الطرفين بتحديد فرص العمل المشترك على أساس المصالح المتبادلة واستغلالها، بالإضافة إلى إدراك حقيقة أنّ أمن منطقة أوروبا الأطلسية غير قابل للتجزئة. وهكذا، تعهّد الطرفان بالتعاون في مجالات عديدة، أهمها: مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات والحدّ من التسلّح ومنع انتشار الأسلحة النووية وقضية الدفاع الصاروخي المضادّة للصواريخ التكتيكية ومعالجة التهديدات الناشئة. ويوفّر مجلس الشراكة الأطلسية - الروسية منتدىً للتشاور وتعزيز الشفافية وبناء الاجماع واتخاذ وتنفيذ القرارات.

وعلى الرغم من تباين آراء دول حلف الناتو في روسيا، إلا أنها تُجمع على ضرورة التعاون معها. ولأسباب تاريخية وجغرافية ونتيجة للتطورات الأخيرة، تفاوتت درجات شكّ هذه الدول في مدى التزام الحكومة الروسية بإقامة علاقات إيجابية مع حلف الناتو. ويمثل عدم استخدام مجلس الشراكة الأطلسية - الروسية لمنع وقوع الأزمة الجورجية التي نشبت في عام 2008، حقيقةً مثيرة للقلق؛ شأنها شأن حذر موسكو الشديد من نوايا حلف الناتو. وقد أرسلت روسيا أيضاً رسائل متعارضة بشأن انفتاحها على تعزيز التعاون مع حلف الناتو. كما يبدو أنّ اقتراح موسكو القاضي بإنشاء نظام أمني بديل في أوروبا يهدف، في الحقيقة، إلى الحدّ من نشاط حلف الناتو.

ومع أنّ أعضاء حلف الناتو ينظرون إلى روسيا من زوايا مختلفة، إلا أنّهم يرغبون جميعاً في أنّ يتواصل الحلف بفاعلية مع القادة الروس لتلافي أيّ سوء تفاهم خطير ولتحديد وتحقيق الأهداف المشتركة. صحيح أنّ حلف الناتو لا يُصنّف أيّ دولة كعدو لكن لا ينبغي على أحد أن يشكك في عزيمة هذا الحلف، إن تعرّض أمن أيّ من أعضائه للتهديد.

أما حقيقة أنّ حلف الناتو حلفٌ دفاعي وأنّ العقيدة العسكرية الروسية التي أعلنت في عام 2010، هي أيضاً "عقيدة دفاعية صرفة"، فإنها توفر نقطة انطلاق جيدة للتعاون البناء بين الجانبين. وهذا ما ينسحب أيضاً على الالتزام المشترك لحلف الناتو وروسيا - الموثق في قانون تأسيس الشراكة بينهما - بإنشاء "فضاء مشترك من الأمن والاستقرار في أوروبا من دون خطوط فاصلة أو دوائر نفوذ تحدّ من سيادة أيّ دولة أوروبية".

### التوصيات:

1. ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يتبنى سياسة تجمع بين طمأنه جميع دول الحلف وإعادة التعاون البناء مع روسيا.
2. ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يؤكّد أيضاً على رغبة حلف الناتو في بناء علاقات أفضل مع روسيا على أساس المصالح المشتركة والثقة المتبادلة والشفافية، وقابلية التنبؤ بالاجراءات المستقبلية لكلا الجانبين. ومن جهة حلف الناتو، فإن باب التعاون على جميع المستويات مفتوح وسيظلّ مفتوحاً.
3. ينبغي على دول الحلف أن تعمل مع روسيا لضمان تزويد المجلس الأطلسي - الروسي بأجندة قادرة على معالجة الهواجس الأمنية لكلا الجانبين بصراحة وبرؤية مستقبلية ثاقبة، بالإضافة إلى تحديد مجالات العمل المشترك بدقة. ومع أنّ استمرار

التقييم المشترك للتهديدات والتحديات المشتركة خطوة مساعدة، إلا أنه ينبغي على الجانبين أن يبذلا جهوداً مكثفة لتعزيز التعاون بينهما تنفيذاً لخطة مكافحة الإرهاب التي أقرها مجلس الشراكة الأطلسية - الروسية في عام 2008، إلى ضمان جانب التنسيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

**الشراكة مع جورجيا وأكرانيا:** لدى الحلف هيكليتان للشراكة مع جورجيا وأكرانيا، هما: لجنة الشراكة الأطلسية - الجورجية والأطلسية - الأوكرانية. وتوجد قنوات ممتازة للتواصل بين حلف الناتو وهاتين الدولتين اللتين ساهمتا في بعض مهماته كشريكين. لكن لأسباب جغرافية، تتأثر جورجيا وأكرانيا بعدد من القضايا التي تثير قلق المنطقة منذ فترة طويلة، مثل النزاعات العرقية وهشاشة أمن الطاقة. وتمثل أحد الاخفاقات الكبيرة لهياكل الشراكات الأطلسية بالنزاع الذي نشب بين روسيا وجورجيا في عام 2008، حيث تبادل شريكان لحلف الناتو أعمالاً عدائية بسبب قضايا لا تزال عالقة حتى اللحظة.

### التوصيتان:

1. ينبغي على دول الحلف أن تستخدم لجنتي الشراكة الأطلسية - الأوكرانية والأطلسية - الجورجية بصورة منتظمة لمناقشة الهواجس الأمنية المشتركة وتعزيز التعاون العملائي، بما في ذلك الإصلاحات الدفاعية. فكلما كان موقف حلف الناتو إزاء هذين الشريكين أوضح وكلما تمكّن من تقييم هواجسهما بدقة أكبر، كلما تعززت قدرة دول الحلف على بناء الثقة ومنع نشوب أزمات جديدة.

2. ينبغي على دول الحلف أن تستخدم آليات الحلف الخاصة بإدارة الأزمات إلى جانب لجنتي الشراكة الأطلسية - الأوكرانية والأطلسية - الجورجية، وذلك لمراقبة وتقييم التطورات الأمنية التي قد تؤثر سلباً في هذين الشريكين.

**شراكات حلف الناتو في حوض المتوسط والشرق الأوسط:** لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم. وستؤثر التطورات المستقبلية لهذه المنطقة في مصالح حلف الناتو المرتبطة بها، مثل منع انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب وأمن الطاقة والسلم العالمي. وفي ضوء هذه المصالح، ينخرط حلف الناتو في هذه المنطقة الشاسعة والمتنوعة من خلال الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون الحديثة العهد.

**الحوار المتوسطي:** بدأ في عام 1994، ويشارك فيه سبع دول من منطقة حوض المتوسط. ويمثل هذا الحوار إطاراً لبناء الثقة وتعزيز الشفافية والتعاون. ومع أن

الحوار المتوسطي يُعدُّ المبادرة الأمنية الفاعلة الوحيدة في هذه المنطقة، إلا أنَّ إنجازاته لا تزال متواضعة. كما يفتقر الحوار المتوسطي إلى وثيقة تأسيسية مماثلة للوثائق التي أسست للشراكات الأخرى لحلف الناتو. وتشتمل المجالات المحتملة للعمل المشترك على أنظمة الدفاع الصاروخي المضادة للصواريخ ومنع انتشار الأسلحة النووية. ومع أنَّ معادلة الحوار المتوسطي الحالية تُعتبر معقولة، إلا أنه ينبغي تعزيز مرونتها بما يكفي للسماح لأيِّ دولة متوسطة بتعزيز شراكتها مع حلف الناتو، إن توافرت لديها الرغبة في ذلك.

ومع أنَّ حلف الناتو يدعم ويشجّع الجهود الرامية إلى إيجاد حلٍّ تفاوضي يُحقق السلام العادل والدائم بين الاسرائيليين والفلسطينيين، إلا أنه لا يقوم بأي دور دبلوماسي فاعل في هذا الشأن. لكنَّ الحلف أعرب عن استعداده للمساعدة في تنفيذ أي اتفاق سلام يتوصّل إليه الجانبان الاسرائيلي والفلسطيني، شريطة أن يطلب الجانبان ذلك وأن يوافق مجلس الأمن الدولي على طلبيهما.

**مبادرة اسطنبول للتعاون:** أطلقت مبادرة اسطنبول للتعاون في عام 2004، وتهدف إلى تعزيز فرص ضمان الأمن الاقليمي والعالمي المستدامين من خلال عرض التعاون الأمني الثنائي مع حلف الناتو، على دول الشرق الأوسط الكبير. والانضمام إلى هذه المبادرة مفتوح أمام جميع دول المنطقة التي تدعم أهداف المبادرة، بما فيها مكافحة الارهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من القيمة التي تختزنها مبادرة اسطنبول للتعاون، إلا أنَّ إنجازاتها ظلّت محدودة بسبب غياب الرؤية الاستراتيجية المشتركة واستمرار التنافس بين بعض الشركاء، وحتى بين بعض دول الحلف. وأسوءاً بمبادرة الحوار المتوسطي، تساعد مبادرة اسطنبول للتعاون في بناء علاقات أمنية مطلوبة بشدّة كما تساهم في فتح قنوات للحوار المنتظم. هذا، وتمثّل كلّ شراكة مع دول منطقة الشرق الأوسط الكبير أداةً فعالة لتغيير التصوّرات الخاطئة عن حلف الناتو، لأنَّ شعوب هذه المنطقة لا تعرف الكثير عن حقيقة حلف الناتو أو حتى عن الغرب، بصورة أعمّ.

### التوصيات:

1. ينبغي على حلف الناتو أن يتحلّى بالصبر الاستراتيجي لبناء علاقات قوية مع دول المتوسط والشرق الأوسط. ولم يمض إلا وقت قصير نسبياً على إطلاق الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون اللتين تتيحان نقاشاً سياسياً وتعاوناً عملياً قادرين على المساهمة في تعزيز الاستقرار والتفاهم المتبادل، وتحسين صورة حلف

الناتو في المنطقة. وبالنسبة للحلف، يتمثل أحد السبل الممكنة لزيادة القيمة المتبادلة للحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون بالاتفاق على إصدار بيان يُبرز المصالح المشتركة، على أساس مفاهيم أمنية جديدة أشمل تأخذ في الحسبان مجمل الأخطار النمطية وغير النمطية وأهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2. ينبغي على دول الحلف أن تفتح أكثر على عقد مشاورات شفافة مع شركاء الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون حول تداعيات تحوّل إيران المحتمل إلى قوة نووية.

3. ينبغي على الحلف أن يؤكّد على استعداده للمساعدة في تطبيق اتفاقية السلام المحتملة بين إسرائيل والفلسطينيين، وفق الشروط المُعلّنة بهذا الخصوص.

**الشركاء عبر العالم:** لدى حلف الناتو حالياً شركاء وظيفيون مهمون من خارج منطقة أوروبا الأطلسية. وبعض هؤلاء الشركاء مساهمون رئيسيون في مهمات الحلف. فعلى سبيل المثال، فاق حجم مساهمة أستراليا في القوّات العاملة في أفغانستان حجم المساهمة التي قدّمها، على حدة، أكثر من نصف أعضاء حلف الناتو. كما أنّ نيوزيلندا مساهم مهم في مهمة الحلف هناك. في حين، تعهّدت كوريا الجنوبية بالمساهمة بقوة كبيرة والنزمت اليابان بتقديم مليارات الدولارات لدعم جهود إعادة إعمار أفغانستان. وفي الحقيقة، ليست هذه الديمقراطيات شركاء في الحاجة إلى إحلال الاستقرار في أفغانستان وحسب، بل هي أيضاً شركاء في القيم؛ مع أنّها لا تشارك ضمن إطار حوار رسمي كالذي يوقّره، مثلاً، مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية. وهذا، ما ينطبق أيضاً على أفغانستان وباكستان، مع أنّ تعاونهما يمثل عنصراً حاسماً في نجاح مهمة القوّات الدولية للمساعدة الأمنية (الأيساف).

ولا يحتاج حلف الناتو بالضرورة إلى الشراكات الرسمية من أجل عقد حوار ناجح ومثمر مع الدول والمنظمات الأخرى لكنه يحتاج، حتماً، إلى الإبقاء على حضور دبلوماسي فاعل لكي يتمكن من استغلال فرص التعاون فور ظهورها. فقد، تعاونت جمهورية الصين الشعبية، مثلاً، مع دول بحلف الناتو في إنجاز عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كما شاركت في دوريات مكافحة القرصنة في خليج عدن. وتهتم دول آسيا الوسطى وجنوب آسيا في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. كما أبدى أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون اهتماماً متبادلاً بالتعاون مع المنظمات الدوليّة الأخرى. وتُشاطر الهند وأندونيسيا والديمقراطيات

الرئيسية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية حلف الناتو التزامه بالمساعدة في حفظ السلم العالمي ودعم حكم القانون.

### التوصيات:

1. ينبغي على حلف الناتو أن يبذل جهوداً إضافية لتعزيز شراكاته مع الدول التي تقع خارج منطقة أوروبا الأطلسية، وذلك عبر توسيع قائمة الأنشطة المشتركة مع إتاحة الفرصة لبناء علاقات تعاونية ثنائية مع الحلف تُصمَّم خصيصاً لكي تتناسب، مع ظروف كل واحد من هؤلاء الشركاء.

2. في عام 2004، اتفقت دول الحلف في إسطنبول على تسهيل حصول الشركاء الوظيفيين على قدر أكبر من المعلومات وتعزيز دورهم في التخطيط للمهام التي يشاركون فيها. ومنذ ذلك الحين، أحرز بعض التقدم على هذا الصعيد. لذا، ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يواصل هذه المسيرة من خلال تحديد وتطبيق الإجراءات الكفيلة بتعزيز المشاركة المنتظمة والفاعلة للشركاء الوظيفيين، في وضع الاستراتيجيات وصنع القرارات المتعلقة بمهام الحلف التي يشاركون في إنجازها.

3. ينبغي على حلف الناتو أن يختبر إمكانية إنشاء منظمات دون إقليمية جديدة، إن كانت الدول المعنية مهتمة بذلك. أما البديل الآخر والمفضل، على الأرجح، فهو أن يُقيم حلف الناتو علاقات مؤسسية رسمية متقدمة مع كيانات مثل الاتحاد الإفريقي ومنظمة الدول الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وينبغي على جميع هذه العلاقات أن تقوم على مبادئ المساواة والثقة والمنفعة المتبادلين.

### الفصل الرابع: القضايا السياسية والتنظيمية

#### خلفية الموضوع

منذ عام 1999، ضاعف الحلف حجمه تقريباً وواجه عدداً من الأخطار الجديدة وشارك في عمليات أكثر تعقيداً وبعداً عن حدوده من أي وقت مضى وعايش أزمة اقتصادية عالمية حادة، كما أسس حوارات وشراكات سياسية امتدت إلى مناطق بعيدة عن حدود منطقة أوروبا الأطلسية. وليس من المفاجئ أن تُجهد هذه التطورات السريعة حلف الناتو. لذا، ينبغي استغلال فرصة تطوير مفهوم استراتيجي أطلسي جديد لتقييم التطورات الأخيرة والبحث عن إجماع جديد، حول القضايا المركزية المتعلقة بالإدارة والاتجاه المستقبليين لحلف الناتو، لا سيما القضايا التالية:

- الدروس المستلهمة من تجربة أفغانستان
- الضوابط التي تحكم قرارات الحلف المتعلقة بتنفيذ مهمات خارج حدوده
- الإصلاحات الادارية
- العمليات الاجرائية لصنع القرارات
- سياسة الباب المفتوح
- دور حلف الناتو في الحدّ من الأسلحة التقليدية

### التحليل والتوصيات

**الدروس المستلهمة من تجربة أفغانستان:** تولى حلف الناتو قيادة قوّات الأيساف في أغسطس 2003. ومنذ ذلك الحين، ازداد عديد هذه القوات من خمسة آلاف جندي إلى نحو مئة ألف جندي من ستّ وأربعين دولة، بما فيها أعضاء الحلف كافة. وتتمثل مهمة قوّات الأيساف بمساعدة الحكومة الأفغانية في ممارسة وبسط سلطتها على كامل التراب الأفغاني، وذلك لإحلال الاستقرار وإعادة الاعمار وتحقيق التنمية في مناخ يسوده السلام. ولتحقيق هذه الأهداف، تُنقذ قوّات الأيساف عمليات عسكرية قتالية وتساهم في تدريب ومساندة الجيش والشرطة الوطنيين الأفغانيين. ومع أن قوّات الأيساف أنجزت الكثير، إلا أن تجربتها أثارت قلق دول الحلف بشأن وحدة القيادة والقيود (أو الشروط) المفروضة على استخدام القوّات التي ساهمت بها بعض دول الحلف، ناهيك عن التساؤلات المتعلقة بأساليب القتال والأهداف المنشودة. وتضررت مهمة قوّات الأيساف بسبب الحوادث التي خلفت إصابات جانبية في صفوف المدنيين، والتي تعهد قادة حلف الناتو بالحدّ منها.

ونظراً إلى حجمها ومدتها الزمنية، تمثل مهمة قوّات الأيساف عملية استثنائية وغير متوقعة. ونظراً إلى المناخ الأمني المعقّد والهشّ الذي قد يسود خلال العقد المقبل، يبدو أن حلف الناتو سيشارك في المستقبل في مهمات أخرى لإحلال الاستقرار (مع أننا نأمل أن تكون مدّتها قصيرة). لكنّ الحلف استلهم من تجربة أفغانستان العديد الدروس القيّمة التي توضح العديد من المبادئ التي ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يتبناها. ويتمثل أهمّ هذه المبادئ بضرورة تمعّن حلف الناتو بالقدرة على النشر المستدام لوحدات عسكرية مُتخصصة بتنفيذ عمليات محدّدة، في أماكن تقع على مسافات استراتيجية من حدوده. وتشتمل الدروس الأخرى المستلهمة من تجربة أفغانستان على:

- تقليص مجمل التكاليف إلى الحد الأدنى وضرورة أن تعمل قوات الناتو العسكرية تحت إمرة منظومة قيادة موحدة
- ينبغي على دول الحلف أن تُخفف القيود التي تفرضها على استخدام القوات التي تساهم بها لتنفيذ عمليات الحلف وأن تحدّد هذه القيود بشكل واضح وصريح، لكي يتسنى تقييم آثارها بشكل دقيق خلال مرحلتي التخطيط العملائي وإعداد وحشد القوات
- تضررت مهمة حلف الناتو في أفغانستان في الماضي نتيجة لعدم شرح أهدافها بشكل واضح وجرّاء الحوادث والاجراءات التي خلّفت إصابات جانبية في صفوف المدنيين. ومع أنّ القيود الأخيرة التي فرضها قائد قوات الأيساف على استخدام الاسناد الجوي والمدفعي ساعدت في احتواء هذه المشكلة، إلا أنه ينبغي الاستمرار في التشديد على ضرورة حماية المدنيين أثناء التدريبات وفي ميدان القتال أيضاً
- ينبغي أن يُعامل السجناء والمعتقلون بموجب مبادئ القانون الدولي لأنّ الممارسات الأخرى تؤدّي، حتماً، إلى نتائج سياسية عكسية وإلى فقدان المصداقية الأخلاقية للحلف، فضلاً عن إضعاف تماسكه وتوليد أخطار متزايدة على قواته
- لن يتحقق الاستقرار في أفغانستان بالوسائل العسكرية فقط. وكما هو الحال مع مكافحة حركات التمرد الأخرى، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية بتطوير مقاربة مدنية - عسكرية شاملة تمكّن الحكومات المحليّة من كسب ثقة وولاء شعوبها. وبالنسبة لحلف الناتو، يتطلب إنجاز هذا الهدف التعاون الوثيق مع المنظمات الشريكة لترتيب الأولويات وتحقيق المنفعة القصوى من الموارد المتاحة، بالإضافة إلى تعزيز قدرة القوات المتعدّدة الجنسيات على حفظ النظام وحماية المدنيين العزل.
- الضوابط التي تحكم قرارات الحلف المتعلقة بتنفيذ مهمات خارج حدوده: على الرغم من جميع قدراته، لا يمثل حلف الناتو، قطعاً، الردّ الوحيد على المشكلات التي تؤثر في الأمن العالمي. كما أنّ حلف الناتو منظمة اقليمية، لا عالمية، تتمتع بموارد محدودة تخضع لجملة من الأولويات؛ ويُفضّل الحلف عدم تولي المهمات التي تستطيع المؤسسات والدول الأخرى تنفيذها بنجاح. وعليه، ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يصوغ الضوابط

التي تحكم قرارات الحلف المتعلقة بمتى وأين يستطيع استخدام موارده خارج حدوده الجغرافية. ولأن كل حالة لها سماتها الخاصة بها، يتعين على حلف الناتو أن يتعامل مع كل حالة على حدة. في الوقت ذاته، ينبغي على المداولات التي تجري داخل مجلس شمالي الأطلسي أن تولي أهمية خاصة للعوامل الرئيسية التالية:

- مدى قرب وقوع التهديد وحجم خطره على دول الحلف؛
- استنفاد البدائل الأخرى أو ثبوت عدم فاعليتها؛
- مدى قدرة ورغبة أعضاء الحلف في توفير مقومات النجاح؛
- إشراك الشركاء في بحث المشكلات لإيجاد الحلول المناسبة في الأوقات المناسبة؛
- تأثير كل مهمة جديدة محتملة في احتياجات الحلف ومهامه الأخرى؛
- مستوى تأييد الرأي العام المحلي والدولي لكل مهمة جديدة محتملة؛
- انسجام كل مهمة جديدة محتملة مع القانون الدولي؛
- التداعيات المتوقعة لعدم تنفيذ مثل هذه المهمات الجديدة.

وفي المستقبل كما في الماضي، ينبغي على قادة حلف الناتو أن يأخذوا دائماً أمرين مهمين بعين الاعتبار، هما: (1) لا ينبغي السماح أبداً للالتزامات الحلف بأن تتجاوز حدود قدراته؛ (2) ولا ينبغي على الحلف أن يفعل أكثر مما تتطلبه احتياجاته الأمنية. إذ لا يمكن أن يكون الحلف مندفعاً إلى حدّ قبول مهمات لا يستطيع تنفيذها ولا يمكنه أن يكون خاملاً إلى حدّ عدم الاستعداد التام، لتنفيذ جميع المهمات الضرورية.

بالتالي، ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يحدّد الأولويات الدفاعية بشكل واضح. وأهم هذه الأولويات هي ضمان القدرة على الدفاع عن أراضي الحلف، إلى جانب القدرة على تنفيذ مهمات معقدة على مسافات استراتيجية من حدود الحلف الجغرافية والمساعدة في تشكيل مشهد الأمن العالمي، والردّ على الحالات الطارئة متى وحيث تتأكد الحاجة للردّ عليها. لقد أعلن المستوى الرسمي لطموح حلف الناتو في عام 2006؛ ولا حاجة لتعديل المعايير الأساسية لهذا الطموح، مع أنه من الممكن توسيع تعريف مهمّة الحلف بحيث يشمل أيضاً المتطلبات الجديدة للأمن الداخلي، بما فيها أمن شبكات الأنظمة الإلكترونية.

من البديهي أن يعجز حلف الناتو عن تحقيق النجاح من دون دعم أعضائه. ومن البديهي أيضاً أن يعجز هذا الحلف عن إنجاز مهماته من دون أن تفهمها وتؤيدها شعوب دول الحلف. لكن من غير البديهي أن يتوافر مثل هذا الفهم والتأييد بصورة تلقائية. لذا، كلما كان زعماء دول الحلف أكثر انفتاحاً في مداوالاتهم وأكثر وضوحاً في شرح الأهداف المحددة والأسباب المنطقية لمشاركة الحلف في أي مهمة، كلما تعززت فرص ضمان الدعم الشعبي والبرلماني اللازمين لإنجاز المهمات.

### التوصيات:

1. ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يشتمل على ضوابط واضحة لعملية صنع قرارات حلف الناتو المتعلقة بالاضطلاع بمهمات أو مسؤوليات جديدة.

2. ينبغي على حلف الناتو أن يتمتع بمستوى كافٍ من الجاهزية والفاعلية العملائية لتلبية جميع الاحتياجات الأمنية لأعضائه؛ بمعنى أنه ينبغي على الحلف أن يتفادى خطر الإفراط في القدرات المتوافرة لديه، من ناحية، والرضا عن النفس الذي يمنعه من تعزيز وتحديث قدراته بما يتناسب مع التحديات، من ناحية أخرى.

3. ينبغي على الحلف أن يسعى دائماً لضمان التأييد الشعبي والبرلماني لعملياته والحفاظ على استمرارهما من خلال الشفافية والعلاقات العامة الفعالة.

**الإصلاحات الإدارية:** نمت هيكلية حلف الناتو مع توسيع عضويته. فقد ازداد عدد لجانته ووكالاته وموظفيه وتكاليف أعمال مقره. وبعدها وصف الأمين العام للحلف الإصلاح الداخلي بأنه أولوية ملحة، أسندت إليه مهمة إدخال الإصلاحات الداخلية اللازمة.

### التوصيات:

1. ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يتبنى أجندة إصلاحية واسعة. كما ينبغي على هذه الأجندة أن تشتمل - إلى جانب أمور أخرى - على تحديث الأمانة العامة للحلف وتقليص عدد لجانته ووكالات ومراجعة لوائحه المالية وخفض تكاليف أعمال المقر الرئيسي للحلف.

2. ينبغي توسيع صلاحيات الأمين العام للحلف لكي يتمكن من تنفيذ أجندته الإصلاحية.

3. ينبغي على دول الحلف أن تحدّد المستويات المستهدفة لخفض تكاليف كلّ فئة من فئات النشاط الإداري، مع ضمان إعادة استثمار الأموال التي يتم توفيرها من خلال العملية الإصلاحية في تعزيز جاهزية الحلف وقدراته العملائية.

**العمليات الاجرائية لصنع القرارات:** من الطبيعي أن تظهر بعض التوتّرات بين أعضاء أي منظمة متعدّدة الأطراف تعمل على أساس مبدأ الاجماع أو داخل أيّ حلف عسكري - سياسي، يعمل في بيئة أمنية تتسارع فيها الأحداث التي تحمل معها تحديات جديدة. ولم تخف حدة التوتّرات بين أعضاء حلف الناتو بعد توسيع عضويته أو زيادة عدد لجانها. لذا، تقدّم الأمين العام للحلف في عام 2009، ببعض الأفكار الأولية لتحديث العمليات الاجرائية لصنع قرارات الحلف. هنا، يتمثل التحدي الرئيسي الذي سيواجهه زعماء دول الحلف بتحديد الخطوات الجديدة الممكنة التي لن تتحول، يوماً ما، إلى مصدر لانقسام المواقف. ولطالما تمسكت دول حلف الناتو بمبدأ اتخاذ القرارات بالاجماع الذي لا يزال أحد المبادئ الأساسية للحلف. لكنّ تحقيق الاجماع بين ثمان وعشرون دولة (أو أكثر في المستقبل) ليس سهلاً دائماً، الأمر الذي يؤدي، في الغالب، إلى تأخيرات كبيرة تنعكس سلباً على أداء الحلف ككل. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج الحلف إلى الاستعداد للحالات التي تستلزم اتخاذ القرارات بشكل سريع (أو شبه فوري أحياناً).

### التوصيات:

1. ينبغي تشجيع الأمين العام للحلف على إضافة مقترحات لتحديث عملية صنع القرار إلى مقترحاته المتعلقة بالإصلاح الإداري. وينبغي على هذه المقترحات أن تلبّي المتطلبات التالية: (1) الاعتراف بأنه يستحيل تعديل مبدأ اتخاذ القرارات بالاجماع إلا بموافقة مجلس شماليّ الأطلسي؛ (2) الاستمرار في اتخاذ القرارات الحاسمة بالاجماع، خصوصاً المتعلقة بتنفيذ البند الخامس وبالميزانيات والمهمات الجديدة، أو بقبول أعضاء جدد؛ (3) تحديد وسائل للاعتراض لا تصل إلى حدّ النقض (الفيتو) في المسائل الأقل أهمية بالنسبة لدول الحلف؛ (4) وإرساء مبدأ البدء بتنفيذ القرارات التي تُتخذ بالاجماع قبل انتهاء عمليات مراجعتها على المستويات الأدنى.

2. ينبغي على دول حلف الناتو أن تنظر في توسيع صلاحيات أمنيته العام أو قاداته العسكريين استناداً إلى قواعد اشتباك متفق عليها مسبقاً لضمان الردّ السريع على حالات طارئة محدّدة، مثل الهجمات الصاروخية أو الالكترونية.

**سياسة الباب المفتوح:** منذ تأسيسه في عام 1949، إزداد عدد أعضاء حلف الناتو من اثني عشر عضواً إلى ثمانية وعشرين عضواً. وأقرت سياسة الباب المفتوح هذه بموجب البند العاشر من معاهدة حلف الناتو الذي ينصّ على أنّ "أطراف المعاهدة، وفي خطوة يتم الاتفاق عليها بالاجماع، قد يدعون أيّ دولة أوروبية أخرى قادرة على الالتزام بمبادئ هذه المعاهدة والمساهمة في أمن منطقة شمالي الأطلسي، للانضمام" إلى عضوية الحلف. ومنذ عام 1995، خضعت عملية توسيع عضوية الحلف لمبادئ محدّدة هي:

- قيم الديمقراطية والدعم الكامل للرؤية السياسية لحلف الناتو داخل الدولة المرشحة للعضوية؛
- تطبيق جميع الاصلاحات العسكرية اللازمة لتلبية معايير حلف الناتو المتعلقة بالمهنيّة العسكريّة، بالإضافة إلى ضمان السلطة المدنية على القوّات المسلّحة؛
- المعاملة العادلة للأقليات المحلية؛
- حل النزاعات المحلية والدولية بالوسائل السلمية؛
- الدعم السياسي الداخلي للعضوية بحلف الناتو؛
- القدرة الاجمالية للدولة المرشحة للعضوية على المساهمة في أمن الحلف وأمن منطقة أوروبا الأطلسية.

### التوصية:

1. ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يُعيد التأكيد على سياسة الباب المفتوح لحلف الناتو وعلى مبادئ توسيع عضوية الحلف الواردة أعلاه.

**دور حلف الناتو في سياسة الحدّ من الأسلحة التقليدية:** يهتم أعضاء حلف الناتو بالحدّ من التسلّح لكنّ الحلف كمنظمة يؤدي دوراً رسمياً محدوداً في هذا المجال. ففي الماضي، ناقش الحلف التطوّرات ذات التأثير المهم في أمن أوروبا، كمعاهدة عام 1987 للحدّ من الصواريخ النووية المتوسّطة المدى (علماً أنّ المفاوضات الفعلية جرت بصورة ثنائية بين الولايات المتّحدة والاتحاد السوفياتي). والأهم من ذلك هو حقيقة أنّ دول الحلف شاركت في المفاوضات المباشرة التي أفضت في عام 1990، إلى صياغة معاهدة للحدّ من الأسلحة التقليدية في أوروبا ووقّعت على تلك المعاهدة.

لكن خلال السنوات الأخيرة، توقفت عملية التفاوض بشأن الحدّ من الأسلحة التقليدية في أوروبا وباتت حالياً مُهدّدة بالانهيار. وهذا أمرٌ مؤسف حقاً لأن هذه العملية أدّت في الماضي إلى تدمير عشرات آلاف الدبابات والعربات المدرّعة والمدافع، مما عزز الشفافية وقابلية التنبؤ بالتحركات العسكرية في جميع أنحاء المنطقة.

### التوصية:

1. ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يعيد التأكيد على التزام حلف الناتو بإقامة نظام للحدّ من الأسلحة التقليدية في أوروبا يمتاز بالمتانة والقدرة على دعم الاستقرار، ويقوم على مبادئ الشفافية المتبادلة وضبط النفس وحرية الدول في استضافة قوات أجنبية على أراضيها. ونظراً إلى الأهمية الخاصة لهذا الهدف، ينبغي على حلف الناتو أن يعمل على إعادة إحياء عملية الحدّ من الأسلحة التقليدية في أوروبا وأن يُعلن استعدادَه للدخول في حوار بناء مع جميع الأطراف المعنية.

### الفصل الخامس: قوآت وقدرات الحلف

#### خلفية الموضوع

اشتملت الاستراتيجية الأطلسية التي أُقرّت في عام 1999، على "توجيهات لتطوير قوآت الحلف" أدّت لاحقاً إلى تحديد أهداف تحويل قدرات الحلف، لكي يتمكن من مواجهة تحديات القرن الجديد. ودعت الوثيقة ذات العلاقة لتطوير قوة مدرّبة ومجهّزة بشكل جيّد ولبناء هيكلية للقيادة قادرة على ضمان تحقيق الدفاع الجماعي والرد السريع على الحالات الطارئة، وتنفيذ عمليات مشتركة معقّدة بعيداً عن حدود الحلف. وفي قمة واشنطن أيضاً، تبنى زعماء دول الحلف مبادرة القدرات الدفاعية التي استهدفت تلبية خمس احتياجات أساسية لقوة حلف الناتو: (1) تعزيز القدرة على الحركة وقابلية نشر القوآت؛ (2) الاستدامة والقدرات اللوجستية؛ (3) المشاركة الفعالة؛ (4) الحفاظ على البقاء؛ (5) وقابلية تبادل مهمات الاتصالات. وعلى الرغم من ضرورتها وظهورها في الوقت المناسب، تبين أنّ نطاق مبادرة القدرات الدفاعية كان أوسع مما ينبغي. وخلال العقد التالي، وُقّرت مبادرات القدرات الدفاعية اللاحقة وبيانات القمم الأطلسية توجيهات إضافية لأعضاء الحلف ومخططيهِ العسكريين.

**توجيهات العقد الماضي:** في قمة حلف الناتو التي عُقدت في براغ في عام 2002، بدأت دول الحلف بالتكيّف مع التغيير الذي طرأ على البيئة الأمنية بسبب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وبرزت إمكانية المساعدة في إعادة الاستقرار إلى أفغانستان. حينذاك، أقرّ الحلف خطة لتوسيع مبادرة القدرات الدفاعية عبر تعزيز القدرات في

ثمانية فئات دفاعية محدّدة والبدء بتحويل قيادة الحلف لكي تتمكن من تنفيذ عملية تعزيز القدرات، وإنشاء قوات الردّ السريع التابعة للحلف لـ"لنقل [القوات] بسرعة إلى أي مكان يتطلب ذلك".

في قمة ريجا التي عُقدت في عام 2006، تبنى زعماء دول الحلف التوجيه السياسي الشامل الذي حدّد إطار وأولويات جميع قدرات الحلف العسكرية والتخطيطية والاستخباراتية في المستقبل المنظور. واشتملت متطلبات هذا التوجيه على إعداد دول الحلف لقوات برية وطنية يمكن نشر 40% منها، على الأقل، بشكل سريع ويمكن نشر 8% منها بصورة مستدامة. (ثمّ رُفِع سقف هذين الهدفين لاحقاً إلى 50% و10%، على التوالي).

وفي قمة ستراسبورغ/كيل التي عُقدت في عام 2009، وافق حلف الناتو على إصدار "بيان أمني للحلف" شدّد فيه على أهداف التوجيه السياسي الشامل واقترح بناء مقرّ متعدّد الجنسيات لقوات العمليات الخاصة.

**تحويل القدرات العسكرية - مهمة مستمرة:** تبيّنت نتائج المبادرات والتوجيهات التي انبثقت عن قمة حلف الناتو. ومثل شح الموارد السبب الرئيسي للتقدّم البطيء في عملية تحويل قدرات الحلف العسكرية بما ينسجم مع التوجيهات التي تم الاتفاق عليها. بالمحصلة، ما زال هناك فجوة كبيرة بين القدرات المتوافرة وتلك التي تتطلبها المهمات المحتملة. وفي الحقيقة، مثلت متطلبات عمليتيّ كوسوفو وأفغانستان المحرك الرئيسي لمعظم التقدّم الذي أحرز على درب تحويل القدرات العسكرية لحلف الناتو. وأبرزت عمليات قوّات الأيساف، تحديداً، مدى الحاجة إلى قوات قابلة للنشر المستدام وإلى مقاربة مشتركة لعمليات مكافحة التمرد، وإلى القدرة على تبادل مهمات القيادة والسيطرة والاتصالات والمراقبة والاستطلاع والمهمات الاستخباراتية والالكترونية.

وتمثلت العقبة الأساسية التي عرقلت عملية تحويل القدرات العسكرية لحلف الناتو بشحّ الانفاق الدفاعي الأوروبي. وحالياً، ينفق على الدفاع 2% أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي لستة دول فقط من أصل ستّ وعشرين دولة أوروبية بحلف الناتو؛ بينما لم يُحقق إلا اثنتا عشرة دولة منها الهدفين المتعلقين بقابلية النشر السريع والمستدام للقوات العسكرية الوطنية. ولم يلتزم بمعيار الحلف القاضي بتخصيص 20% من إجمالي الناتج المحلي للإنفاق العسكري إلا أقل من نصف دول الحلف (مع أنّ هذا الاتجاه يتحسن تدريجياً). وهناك فجوة هائلة بين القدرات العسكرية الأمريكية وقدرات بقية أعضاء الحلف فرادى؛ وقد يؤدي استمرار هذا الخلل إلى تفويض تماسك الحلف.

وظهرت هذه المشكلة، بالدرجة الأولى، بسبب إنفاق معظم الميزانيات العسكرية الأوروبية خلال السنوات العشرين الماضية على الرواتب وتكاليف العمل. بالمحصلة، تعدّر عموماً تحويل القدرات العسكرية الوطنية الأوروبية بما فيه الكفاية.

### التحليل والتوصيات

ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يشتمل على اتجاه جديد لمواصلة تحويل القدرات الدفاعية لحلف الناتو. فنظراً إلى طبيعة البيئة الأمنية الراهنة وشحّ الموارد المالية، يحتاج حلف الناتو إلى قدرات عسكرية مرنة قابلة للنشر السريع والمستدام ومزوّدة بشبكات فعالة، لكي يتمكن من النهوض بجميع مسؤولياته بأقلّ التكاليف المالية الممكنة. وتشتمل هذه المسؤوليات على ردع وصدّ الاعتداءات التي تستهدف أراضي دول الحلف وتنفيذ مهمات معقدة على مسافات استراتيجية من حدود الحلف، والاستعداد لمواجهة مجموعة كبيرة من الحالات الطارئة التي لا تقلّ أهمية عن مسؤوليات الحلف الرئيسية. وينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يُحدّث التوجيهات التي طوّرها مفهوم عام 1999، وأن يُرفقها بمجموعة متفق عليها من الأولويات القصوى لعمليتيّ الإصلاح وتعزيز القدرات العسكرية، لكي يُقرّها زعماء دول الحلف في قمة لشبونة.

**مهام حلف الناتو العسكرية:** خلال العقد المقبل، سيكون لدى الحلف أربع مهمات عسكرية رئيسية مترابطة ومكمّلة للمهام المحورية التي أُشير إليها في الفصل الثاني، وهي:

- ردع ومنع وصدّ أيّ تهديد بالاعتداء على أي عضو بالحلف لضمان الاستقلال السياسي ووحدة التراب الوطني لجميع الأعضاء، عملاً بالبند الخامس من معاهدة حلف الناتو
- التعاون مع الشركاء والمؤسسات المدنية لحماية منطقة الحلف من مجموعة كبيرة من الأخطار الأمنية غير النمطية
- النشر المستدام لقدرات استطلاعية في مواقع متقدّمة لكشف الأخطار مبكراً ودعم العمليات العسكرية التي سيتعيّن تنفيذها خارج منطقة حلف الناتو، ولمنع أي اعتداء على هذه المنطقة أو لحماية الحقوق والمصالح المشروعة لدول الحلف

- المساعدة في إيجاد بيئة أمنية أكثر استقراراً وسلاماً عبر تعزيز قدرة الشركاء على تبادل المهمات، ما يتطلب توفير التدريب العسكري والشرطي اللازمين لهم وتنسيق المساعدات العسكرية والتعاون مع حكومات الدول الرئيسية.

**القدرات الدفاعية التقليدية:** لكي يتمكن حلف الناتو من إنجاز هذه المهمات الأربع بنجاح، سيتعين عليه أن يوقف الانحدار الشديد في مستويات الميزانيات الدفاعية للدول الأعضاء، وأن يُطبّق إصلاحات إضافية ومعايير جديدة للفاعلية وأن يُحدّد أولويات تعزيز قدراته المستقبلية. لذا، لا بدّ من اتخاذ خطوات مهمة على هذه الأصعدة الثلاثة في قمة لشبونة. وفي الحقيقة، بذل الأمين العام للحلف جهوداً كبيرة على صعيد الإصلاح، الأمر الذي يستحقّ التشجيع والدعم. بالإضافة إلى ذلك، يتعيّن إعداد قائمة واضحة بأولويات تعزيز القدرات قبل قمة لشبونة لكي يُقرّها زعماء دول الحلف في هذه القمة. وتشتمل الأولويات الدفاعية على تلبية متطلبات البند الخامس وهدف تحويل القدرات العسكرية.

## التوصية:

1. بالإضافة إلى الأولويات الأخرى، ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يلبي الاحتياجات الدفاعية التقليدية التالية:

- ضمان القدرة على تفعيل البند الخامس بنجاح: وهو ما يتطلب توفير القدرات العسكرية اللازمة وتعزيز مهارات الجنود بصورة مستمرة. ولئن طوّر الحلف معايير فعّالة لضمان الجاهزية العسكرية الكافية للوفاء بالتزامات البند الخامس، إلا أنه ينبغي عليه أن يبذل المزيد من الجهود لكي يتمتع بمثل هذه الجاهزية على أرض الواقع. وسيتطلب هذا الأمر التخطيط للحالات الطارئة بصورة أفضل وتعزيز القدرة على إدارة الأزمات وتقييم التجهيزات والمعدات بصورة منتظمة، وإجراء المناورات العسكرية المناسبة. وينبغي على مثل هذه المناورات ألا تكون استقرارية وأن يُعلن عنها مسبقاً وأن تكون مفتوحة أمام المراقبين التابعين للدول المجاورة
- تحقيق الهدفين المتعلقين بقابلية النشر السريع والمستدام للقوات العسكرية: ينبغي على القوات التي يساهم بها أعضاء أو شركاء حلف الناتو لإنجاز أيّ

مهمة أطلسية داخل أو خارج حدود الحلف، أن تكون قابلة للنشر السريع والمستدام. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي على دول الحلف أن تُعيد هيكلة قواتها الوطنية لكي تتمكن من إنجاز مهمات معقدة بعيداً عن حدود الحلف، بدلاً من إعدادها لتنفيذ مهمات دفاعية روتينية داخل حدود الحلف. وتتطلب القدرة على النشر السريع والمستدام للقوات جسراً استراتيجياً متكاملًا لأن منظومة سي - 17 C-17 الحالية ليست كافية، مع أنها تُعدُّ خطوة في الاتجاه الصحيح. وتعتبر فكرة إنشاء وكالة أطلسية لنشر القوّات فكرةً جيّدة جدية بالدراسة الجادّة. وبإمكان مثل هذه الوكالة أن تحسّن أيضاً جميع جوانب استعدادات الحلف لتنفيذ عمليات الردّ السريع

● توسيع دور قوات الردّ السريع الأطلسية: ينبغي على قوات الردّ السريع أن تكون جاهزة لتنفيذ مهمات البند الخامس وسواها من مهمات الحلف، كما ينبغي عليها أن تكون عنصراً رئيسياً في المناورات التي تُنظّم في إطار التحضير لتلبية متطلبات البند الخامس

● الاستفادة من الجوانب المشتركة بين مهمات البند الخامس وسواها: يتعيّن على حلف الناتو أن يستعدّ لتنفيذ المهمات التي تندرج تحت البند الخامس والمهمات الأخرى التي لا تندرج تحت هذا البند. ولكي يحقق الحلف أهدافه بالفاعلية القصوى الممكنة، ينبغي عليه أن يراجع هاتين المجموعتين من المهمات - اللتين لا تتطابقان تماماً ولا تختلفان في جميع جوانبهما - لتحديد الجوانب المشتركة بينهما. ويتمثل وجه التشابه الرئيسي بينهما بأنهما تحتاجان إلى قوات مدربة ومجهزة بشكل جيد. ويكمن وجه الاختلاف الرئيسي بينهما في حقيقة أنّ أيّ عملية قتالية كبيرة في أوروبا ضدّ أيّ خصم قوي تختلف تماماً عن التدخّل لإحلال الاستقرار في دولة ما تقع خارج حدود الحلف. ولكي يقلص الحلف تكاليف إنجاز هاتين المجموعتين من المهمات، ينبغي عليه أن يستغلّ وجه التشابه بينهما استغلالاً تاماً

● اعتبار منظومة القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع عنصراً أساسياً بالنسبة للفاعلية العملانية لحلف الناتو: إنّ منظومة القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع هي التي تسمح بجمع قدرات حلف الناتو كمنظمة والقدرات الوطنية للدول الأعضاء في إطار واحد متماسك،

يمتاز بقابلية تبادل المهمات وسرعة الحركة. لذا، ينبغي على هذه المنظومة أن تمثل أولوية مستقبلية قصوى بالنسبة لأعضاء الحلف وللحلف كمنظمة. وينبغي على دول الحلف أولاً أن تُنفق بما ينسجم مع متطلبات هياكل الحلف الحديثة جداً الخاصة بأنظمة الاتصالات ومع معايير أنظمتها الخاصة بالمراقبة والاستطلاع وتبادل المعلومات الاستخباراتية. كما ينبغي على الحلف أن يضمن تلبية جميع المعايير الهيكلية المتعلقة بمنظومة القيادة والسيطرة، بينما ينبغي على أعضاء وشركاء الحلف أن يكتفوا بالاستثمار في الأنظمة الوطنية التكتيكية والعملانية التي ستربط بالشبكة العملانية التكتيكية - الاستراتيجية للحلف

● تعزيز قدرات القوات الخاصة: بُذلت جهود جبارة لجمع قوات خاصة من أعضاء وشركاء الحلف، بما ذلك إنشاء مقر رئيسي للعمليات الخاصة لحلف الناتو. ويقوم هذا المقر حالياً بتطوير العقيدة القتالية وبرامج التدريبات المشتركة، بالإضافة إلى تعزيز القدرة على تبادل المعلومات الاستخباراتية. ويمكن بذل المزيد من الجهود لتعزيز قدرة الحلف على الاستفادة من هذه القوات القادرة على إنجاز مهمات خاصة خارج حدوده. وانسجاماً مع بيان قمة ستراسبورغ/كيل، ينبغي على مجلس شمالي الأطلسي أن ينظر في إمكانية جعل المقر الرئيسي للعمليات الخاصة لحلف الناتو "قيادة متكاملة المقومات"

● تحديث عملية تحويل قيادة قوات الحلف: تحتاج عملية تحويل سلسلة القيادة العسكرية للحلف إلى خطوات أكثر جرأة وصلاحيات أوسع وموارد أكثر. وينبغي على هذه العملية أن تدعم تحويل القدرات العسكرية وتطبيق المعايير الجديدة للفاعلية والكفاءة. كما ينبغي عليها أن تضمن تحقيق المنفعة القصوى من الدروس المستلهمة من تجارب الحلف وأن تقوم بتحديث عقيدته القتالية وبتحويل برامجه التعليمية والتدريبية

● تحويل البرامج التعليمية والتدريبية للحلف: في ظلّ عملية تحويل القيادة العسكرية لحلف الناتو، ينبغي على الحلف أن يستغلّ ثورة المعلومات لتأسيس عملية التعلم المستمر للموظفين العسكريين والمدنيين. فالموارد البشرية تمثل الثروة الأساسية للحلف والتحديث المستمر لمعلوماتها مسألة حيوية لا عنى عنها. كما أنّ أدوات التعليم الحديثة، مثل التعليم عن بُعد

وتبادل المعرفة ومحاكاة الحالات الطارئة، قادرة على تعزيز المهارات العملائية والاستراتيجية. وإلى حدّ ما، ينبغي إشراك موظفين من الدول والمنظمات الشريكة في مثل هذه البرامج

- المعرفة الدقيقة لطبيعة مشكلات الأمن البحري: لا بدّ من ضمان المعرفة الدقيقة الدائمة لمشكلات الأمن البحري بسبب التحوّل المستمر في طبيعة الأخطار التي تنشأ في جوار منطقة حلف الناتو، وفي أقصى شمال قارة أوروبا وفي الخليج العربي والمحيط الهندي ... إلخ. هنا، ينبغي على حلف الناتو أن يستثمر بصورة متوازنة في مختلف وسائل المراقبة والاستطلاع، كالطائرات من دون طيار ووسائل الاستطلاع الجوي الأخرى للبحار، بما فيها الرادارات البرية والسفن والغواصات والرجال الآليين. كما ينبغي على دول الحلف أن تتفق بشأن المناطق البحرية التي يتعيّن مراقبتها تحت البند الخامس، مثل المناطق المرتبطة بالاعتداء على شحنات بحرية أو بتطوير أسلحة دمار شامل أو بالأنشطة الارهابية.

**الإصلاحات وإجراءات تعزيز الكفاءة**: لكي يتمكّن حلف الناتو من مواكبة التحوّلات المتسارعة في طبيعة التهديدات، سيحتاج حتماً إلى تعزيز قدراته بوتيرة أعلى من تلك التي سجّلها حتى اللحظة، علماً أنّ هذا التحدي بات مؤخّراً أكثر صعوبة من السابق بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. ويتمثّل أفضل السبل العملية لسدّ الفجوة القائمة في قدرات الحلف بالالتزام بتطبيق إجراءات فعالة لتعزيز الكفاءة وخفض مجمل التكاليف، إلى جانب مجموعة من الإصلاحات الأخرى. وعلى الرغم من وضوح المنطق الاقتصادي والعسكري الذي يُبرّر مثل هذه الإصلاحات، إلا أنّ دول الحلف قد تتردّد في تبنيها. لذا، فإنّ زعماء هذه الدول مطالبون بإقرار هذه الإصلاحات الضرورية.

### التوصية:

1. ينبغي على الأمين العام للحلف أن يطورّ رزمة متوازنة من إجراءات تعزيز الكفاءة والإصلاحات الأخرى في الوقت المناسب لكي يتسنى اقتراحها على زعماء دول الحلف في قمة لشبونة. وكجزء من هذه الرزمة، ينبغي على دول الحلف أن تشجّع الآتي:

- بناء تشكيلات جديدة متعدّدة الجنسيات مُزوَّدة بمنظومة موحّدة للقيادة والسيطرة وبقدرات لوجستية مستقلة وبمكوّنات مدنية - عسكرية متكاملة؛
- ترتيبات جديدة غير رسمية لتعزيز القدرات، لا سيما في ما يتعلّق بالجسر الجوي؛
- زيادة التمويل المشترك لحلف الناتو وتعزيز القدرة على تبادل مهمات القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع؛
- مقاربة مشتركة لتطوير القدرات اللوجستية؛
- مواصلة تطوير التخصص الوطني وتعزيز التنسيق بين جميع الاختصاصات؛
- استكشاف فرص تطوير برامج جديدة لاقتناء قدرات عسكرية إضافية مشتركة؛
- تطوير وكالة للقدرات العسكرية لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي؛
- استخدام ميزانية الحلف لتمويل أنشطة عسكرية منتقاة، بما فيها المناورات السنوية لقوات الرّد السريع؛
- إجراء مراجعة أخرى لهيكلية قيادة الحلف بهدف خفض تكاليفها وتعزيز مرونة القوات وقابلية نشرها.

**المقاربة الشاملة:** بعد مرور سنوات على الاعتراف الواسع بأن مفهوم المقاربة الشاملة يمثل الوسيلة المثلى للردّ على التحديات الأمنية المعقدة، لا تزال جهود الحلف المبذولة لتعزيز العمل مع الشركاء المدنيين غير كافية. وكما سبقت الإشارة، فإنّ هذه المقاربة تتطلب من حلف الناتو أن يعمل مع المنظمات الشريكة، في الغالب، سواء اضطلع بدور قيادي أو مساعد. وفي عام 2006، وصف مجلس الشراكات الأطلسية مقاربة حلف الناتو للنزاعات بأنه "التطبيق المتماسك والشامل لأدوات الحلف المختلفة بهدف خلق التفاعلات الكفيلة بتحقيق النتيجة المطلوبة". وقال مجلس الشراكات الأطلسية أيضاً إنّ حلف الناتو "لا يسعى لتطوير قدرات مدنية صرفة خاصة به"؛ إذ يعتمد بدلاً من ذلك، على القدرات المدنية لشركائه. ومع أن هذه التوجه يبدو سليماً من الناحية النظرية، إلا أن الواقع العملي يثبت عكس ذلك في حالات

عديدة لأنّ العلاقات العسكرية - المدنية الفعّالة تتطلب جهوداً جبارة: إذ يميل المخططون العسكريون والمدنيون إلى التخطيط بطرق مختلفة ولديهم أولويات مختلفة ومعايير متباينة للمساءلة، كما أنهم يحشدون وينشرون مواردهم البشرية بصورة مختلفة. وفي الغالب، لا يفهم المخططون المدنيون مصطلحات نظرائهم العسكريين ولا تعابيرهم اللغوية مع أنهم يتكلمون نفس اللغة (الانكليزية، مثلاً). وفي الواقع، لا يتعامل حلف الناتو مع المنظمات المدنية حالياً كما ينبغي - بل كما يتعيّن عليه، في الحقيقة. لذا، ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يُصحّح هذا الخلل بالتوازي مع تشجيع دول الحلف كافة على تعزيز قدرة مؤسساتها العسكرية، على العمل المثمر مع الشركاء المدنيين.

### التوصيات:

1. ينبغي على حلف الناتو أن يستعدّ، على جميع المستويات، لكي يشارك بفاعلية في المهمات المدنية - العسكرية المتكاملة. ولتحقيق هذه الغاية، لا بدّ من تأسيس وحدة صغيرة للتخطيط المدني داخل المقر الرئيسي للحلف لضمان فاعلية التواصل وتبادل المعلومات والانحراط في التخطيط المشترك، مع الدول والمنظمات الشريكة.
2. ينبغي على حلف الناتو أن يُحدّث مذكرات التفاهم التي وقّعها مع المنظمات الشريكة الرئيسية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالإضافة إلى تحديث مذكرات التفاهم التي وقّعها مع الهيئات الوطنية والمحلية الأخرى والمنظمات غير الحكومية الرئيسية.
3. ينبغي على عملية التخطيط العسكري لحلف الناتو أن تُحدّد القدرات المدنية - التابعة لحلف الناتو أو لشركائه - التي يتعيّن نشرها مع طلائع القوات المقاتلة لكي تبدأ بعمليات إحلال الاستقرار فور انتهاء النزاعات.
4. ينبغي على حلف الناتو أن يطلب من الدول الأعضاء قوائم بأسماء موظفيها المدنيين الذين يتمتعون بخبرة واسعة في العمليات المعقدة لكي يكونوا جاهزين للإنتشار السريع في إطار مهمات منتقاة، في حال عدم توافر موظفين مدنيين أكفاء من الدول أو المنظمات الشريكة. وينبغي على الحلف أن يُدرّب هؤلاء الخبراء المدنيين الاحتياطيين لكي يكونوا جاهزين للتوجه إلى أيّ منطقة بعد انتهاء النزاع فيها لضمان توفير الأمن والخدمات العامة الأخرى لفترة زمنية محدّدة، بالتعاون مع الإدارات المحلية والقوات المقاتلة.

5. ينبغي على حلف الناتو أن يساعد الشركاء المحتملين بصورة منهجية في تعزيز قدرتهم على احتواء ومعالجة الأزمات، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التدريب والمساعدات العينية والتقييمات الاستراتيجية التي ترمي إلى الكشف المبكر للأزمات ومنع نشوبها واحتوائها ... إلخ.

**الأسلحة النووية والحد من التسلح:** يعتمد حلف الناتو على مزيج من الأسلحة التقليدية والنووية لردع أي اعتداء مسلح. لكن التغييرات التي طرأت على التهديدات التي يواجهها الحلف وسّعت مفهومه للردع وسمحت له بتقليص أنواع وأعداد وأدوار قدراته النووية بشكل دراماتيكي. في الوقت ذاته، أعرب العديد من زعماء العالم - بمن فيهم زعماء دول الحلف - عن رغبتهم في مواصلة العمل لجعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. لذا، ينبغي على حلف الناتو أن يُطلق مشاورات متعمّقة حول الدور المستقبلي للأسلحة النووية في استراتيجيته الردع الأطلسية. وفي ما يلي نقترح بعض الخطوط العريضة لهذه المشاورات التي ستُعقد على خلفية النقاش النووي العالمي الأوسع:

- طالما ظلت الأسلحة النووية حقيقة قائمة في العلاقات الدولية، ينبغي على الحلف أن يحتفظ بعنصر نووي في استراتيجيته الردع التي يتبناها - مع نشر الحد الأدنى من الأسلحة النووية التي تتطلبها البيئة الأمنية السائدة
- في ظل الظروف الأمنية الراهنة، يُمثل الاحتفاظ ببعض الأنظمة النووية الأمريكية المنشورة في قواعد متقدمة على الأراضي الأوروبية تعزيزاً لمبدئي الردع النووي الموسع والدفاع الجماعي
- إنّ المشاركة الواسعة للأعضاء غير النوويين من دول الحلف مؤثّر أساسي على التضامن عبر الأطلسي وتقاسم المخاطر بين أعضاء الحلف كافة. وتتخذ مشاركة الأعضاء غير النوويين شكل السماح بنشر قدرات نووية على أراضيهم أو اتخاذهم إجراءات داعمة غير نووية
- ينبغي على حلف الناتو أن يواصل ضمان الأمن المطلق للأسلحة النووية المخزّنة على الأراضي الأوروبية
- ينبغي أن يكون هناك حوار مستمر بين حلف الناتو وروسيا حول التصورات والمفاهيم والعقائد والشفافية النووية. وينبغي على هذه

المحادثات أن تساعد في الحدّ من الأسلحة النووية التكتيكية بصورة مستمرة حتى إزالتها تماماً، في آخر المطاف

- ينبغي على حلف الناتو أن يُعيد إحياء اللجنة الاستشارية الخاصة للحدّ من التسلّح بهدف تسهيل الحوار الأطلسي الداخلي حول جميع القضايا المتعلقة بالعقيدة النووية، والمبادرات الجديدة للحدّ من الأسلحة النووية ومنع انتشارها
- ينبغي على حلف الناتو أن يُعرب بشكل واضح عن دعمه الكامل لجهود منع انتشار الأسلحة النووية والحد من أهمية الأسلحة النووية في العقيدة العسكرية لأيّ دولة، وضمان أمن وأمان المواد النووية
- ينبغي على حلف الناتو أن يتبنى سياسة عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدّ أيّ دول غير نوويّة موقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وتحترم جميع الالتزامات المترتبة على توقيع هذه المعاهدة.

## التوصيتان:

1. طالما ظلت الأسلحة النووية موجودة في العالم، ينبغي على حلف الناتو أن يواصل الاحتفاظ بقدرات نووية آمنة يمكن الاعتماد عليها، بالإضافة إلى الإبقاء على المسؤولية المشتركة عن نشرها ودعمها العملائي ونشر الحد الأدنى، الذي تتطلبه البيئة الأمنية السائدة من هذه القدرات. وعلى غرار القرارات الحاسمة الأخرى، لا ينبغي إدخال أيّ تغيير على هذه السياسة، بما في ذلك التوزيع الجغرافي للقدرات النووية التي ينشرها حلف الناتو في أوروبا، إلا بإجماع دول الحلف.

2. ينبغي على الحلف أن يدعو إلى حوار مستمر مع روسيا حول التصرّوات والمفاهيم والعقيدة والشفافية النووية وأن يُنشئ لجنة استشارية خاصّة، تُعنى بتوفير المعلومات النووية وبتنسيق الحوار الأطلسي الداخلي حول مجمل القضايا النووية.

**الدفاع ضدّ الصواريخ الباليستية:** ينبغي على الحلف أن يضطلع بدور أكمل في معالجة تهديد الصواريخ الباليستية الذي نشأ مؤخراً. وتتيح المقاربة الأمريكية الجديدة للدفاع ضدّ الصواريخ الباليستية - لأنها مقاربة ممرحلة وقادرة على التكيّف - فرصة حقيقية لتطوير استراتيجية فعّالة تُعزّز القدرة على الدفاع عن السكان والقوات في جميع أنحاء منطقة حلف الناتو. بل إنّ الأنظمة الأمريكية التي سنُنشر في منطقة

الحلف للدفاع عن أوروبا ضدّ الصواريخ الباليستية القادمة إليها من منطقة الخليج، ستكون أكثر فاعلية أقل تكلفةً بكثير من تلك التي تم تصوّر ها سابقاً. ولن تُوجّه هذه الأنظمة ضدّ روسيا ولن تهدّد قوّة الردع النووي الروسي. وستؤدي منظومة حلف الناتو المضادة للصواريخ الباليستية إلى تعزيز قدرة الحلف على ردع الاعتداءات ورفع مستوى تقاسم المسؤوليات عبر الأطلسي، وتكريس مبدأ الأمن الأوروبي غير القابل للتجزئة وقد تسمح بإرساء تعاون أمني ملموس مع روسيا.

### التوصية:

1. ينبغي على حلف الناتو أن يعترف بأنّ حماية أراضيه من تهديد الصواريخ الباليستية مهمّة أساسية للحلف. ولإنجاز هذه المهمة، ينبغي على الحلف أن يوافق على توسيع نظامه الصاروخي التكتيكي الفاعل والمتعدّد المراحل المضاد للصواريخ الباليستية، وذلك بغرض توفير القدرات اللازمة للدفاع عن منطقة الحلف ضدّ أي هجوم محتمل بالصواريخ الباليستية.

**الردّ على الأخطار غير النمطيّة:** لقد ناقشت هذه الدراسة ردّ حلف الناتو على الارهاب ونقاط ضعف أنظمتها الإلكترونية وأمن الطاقة وتغيّر المناخ. ويبدو أنّ هناك حاجة ماسّة إلى بعض القدرات الإضافية.

**تعزيز دور حلف الناتو في مكافحة الارهاب:** تؤدي قوات الناتو العسكرية دوراً حيوياً في مكافحة التطرّف المسلّح في أفغانستان. لكنّ داخل منطقة الحلف، تُعتبر مكافحة الارهاب مسؤولية الشرطة والأجهزة المحلية الأخرى، بالدرجة الأولى. هنا، يستطيع الحلف أن يؤدي دوراً مسانداً من خلال حماية المرافق العسكرية الحيوية وتبادل المعلومات الاستخباراتية وتقديم المساعدة في إدارة تداعيات الاعتداءات الارهابية عندما يُطلب منه ذلك. وجدير بالذكر أنّ حلف الناتو نفّذ، مثلاً، جولات استطلاعية بطائرات الأوكس لمراقبة أجواء الولايات المتحدة على مدى الشهور السبعة التي تلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وفي عام 2004، أطلق الحلف "برنامج الدفاع ضدّ الارهاب" الذي يرمي إلى تطوير تقنيات جديدة لحماية الجنود والمواطنين من أخطار محدّدة، مثل المتفجّرات المحلية الصنع والتفجيرات الانتحارية والهجمات بالصواريخ المضادة للطائرات.

### التوصية:

1. ينبغي توسيع برنامج حلف الناتو للدفاع ضدّ الارهاب بحيث يشمل عشرة مجالات تقنية متعلّقة بمكافحة الارهاب، لا سيما التعاون في أبحاث تقنيات الكشف والتحقيق الجنائي والردع وبناء شبكات اجتماعية.

*القدرات الدفاعية الالكترونية:* قد يأتي الهجوم المهمّ القادم على الحلف عبر الألياف الضوئية. وعلى الرغم من الهجمات المتكرّرة على الأنظمة الالكترونية التابعة للحلف، إلا أنّ هذه الهجمات ظلت محدودة، في الغالب، ولم تمثل أيّ هاجس سياسي. لكنّ وقوع هجوم واسع النطاق على أنظمة القيادة والسيطرة التابعة لحلف الناتو أو على شبكات الطاقة الكهربائية في منطقة الحلف، سيؤدي حتماً إلى مشاورات تحت البند الرابع وقد يؤدي أيضاً إلى اتخاذ إجراءات دفاعية جماعية تحت البند الخامس. ويتطلب الدفاع عن الأنظمة الالكترونية وسائل فعّالة لاكتشاف ومنع الهجمات الالكترونية والرد عليها والتعافي منها. واتخذ الحلف خطوات ملموسة لتعزيز قدراته في مجال الدفاع عن أنظمتها الالكترونية عبر إنشاء مجلس إدارة الدفاع عن الأنظمة الالكترونية والمركز المتميّز للتعاون في الدفاع عن الأنظمة الالكترونية، وفريق الرد على الحوادث الالكترونية. مع ذلك، لا تزال القدرات الدفاعية الالكترونية لحلف الناتو تعاني من فجوات خطيرة. لذا، ينبغي على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يجعل من معالجة هذه العيوب أولوية قصوى، لأنها غير مقبولة ومتزايدة الخطورة.

### التوصية:

1. ينبغي على حلف الناتو أن يعترف بأنّ الحرب الالكترونية تمثل تهديداً متصاعداً لأمنه وأمن أعضائه. وبالتالي:

- لا بد من بذل جهود مكثّفة لتعزيز القدرة على مراقبة الشبكة الالكترونية الحيوية لحلف الناتو وتقييم أداؤها، بالإضافة إلى تحديد ومعالجة جميع نقاط ضعفها
- ينبغي على المركز المتميّز للتعاون في الدفاع عن الأنظمة الالكترونية أن يُعزّز جهوده من خلال التدريب، لمساعدة أعضائه في تحسين برامج الدفاع عن الأنظمة الالكترونية

- ينبغي على دول الحلف أن توسّع أنظمة الإنذار المبكر لديها وربطها بواسطة شبكة عُقدٍ ومجسّاتٍ للمراقبة تغطي جميع أنحاء منطقة حلف الناتو
- ينبغي على الحلف أن يظل جاهزاً لإرسال فريق من الخبراء إلى أيّ دولة عضو تتعرض لهجوم إلكتروني واسع أو لتهديد إلكتروني وشيك
- مع مرور الوقت، ينبغي على حلف الناتو أن يمتلك ما يكفي من القدرات الدفاعية الإلكترونية، السلبية منها والناشطة.

**أمن الطاقة:** يُمثّل الحصول على الإمدادات الكافية من موارد الطاقة أحد مقوّمات أيّ دولة حديثة. لكنّ غالبية الدول تعتمد، وإن بدرجات متفاوتة، على مصادر الطاقة الخارجية ووسائل نقل إمدادات الطاقة المستوردة، مثل خطوط الأنابيب أو الشحن البحري. ويُعدّ أيّ تعطيل كبير أو مفاجئ لإمدادات الطاقة التي يحتاجها أي عضو بالحلف مسألة مثيرة للقلق، خصوصاً إذا كان هذا التعطيل بسبب أعمال تخريبية ضدّ البنية التحتية للطاقة أو بسبب التدخل غير المشروع في حركة الملاحة البحرية التجارية. وقد يؤدّي مثل هذا التعطيل، إن دام طويلاً، إلى مشاورات بين دول حلف الناتو تحت البند الرابع من معاهدة الحلف، ما قد يؤدي، بدوره، إلى اتخاذ إجراءات جماعية تحت البند الخامس من المعاهدة.

وبوجه عامّ، تُعدّ سياسة الطاقة مسألة محلية، مع أنّ الاتحاد الأوروبي ووكالة الطاقة الدولية يُقدّمان خدمات متعدّدة الجنسيات لمعالجة الحالات المحتملة لتعطيل إمدادات الطاقة. في المقابل، يلتزم حلف الناتو بحماية احتياطياته من الطاقة لضمان فاعلية قدراته. وفي عام 2008، وافق الحلف في قمة بوخارست أيضاً على اتّخاذ عدد من الإجراءات الإضافية المتعلقة بضمان أمن الطاقة، بما فيها تبادل المعلومات الاستخباراتية وتعزيز حماية البنية التحتية للطاقة ودعم الحوار الموسّع مع الدول المصدّرة للطاقة.

## التوصية:

1. ينبغي إدراج إمكانية تعطيل إمدادات الطاقة لفترة طويلة بكل وضوح في التقييم الاستراتيجي لحلف الناتو واعتباره المتعلّقه بالتخطيط للتعامل مع الحالات الطارئة. كما ينبغي على الحلف أن يتعاون مع شركائه بشكل مسبق لإيجاد السبل الكفيلة

بتخفيف وطأة تعطيل إمدادات الطاقة على الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تحديد المصادر البديلة للطاقة المستوردة في مثل هذه الحالات الطارئة.

**تغيّر المناخ:** لا يقوم حلف الناتو كمنظمة بأي دور رسمي في تنظيم انبعاثات الدفينة التي يعتقد الخبراء أنها تؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري. لكن قد يُدعى الحلف إلى المساهمة في معالجة التحديات الأمنية التي قد تنجم عن تداعيات تغيّر المناخ، كذوبان الثلوج القطبية أو ازدياد العواصف العاتية والكوارث الطبيعية الأخرى. لذا، ينبغي على الحلف أن يأخذ هذه الامكانية بعين الاعتبار عندما يُخطط لمواجهة الحالات الطارئة المستقبلية.

### الفصل السادس: الخاتمة

ينبغي استغلال عملية تطوير مفهوم استراتيجي أطلسي جديد لتذكير الجميع في الوقت المناسب، بأن حلف الناتو يؤدي وظائف فريدة لا غنى عنها. فلولا وجود حلف الناتو إبان الحرب الباردة، لدخلت منطقة أوروبا الأطلسية القرن الحادي والعشرين محرومة من الحرية في شرقها ومن دون استراتيجية مشتركة في غربها؛ ولظلّ العالم رهين الصراع بين قوتين عظيمين ومهدداً بالإبادة النووية بسبب خطأ واحد في التقدير.

ولولا وجود حلف الناتو في التسعينيات، لافتقرت دول وسط وشرق أوروبا المحررة حديثاً إلى أي حافز قوي لتبني الديمقراطية داخلياً وإنهاء خلافاتها مع خصومها الخارجيين، ولظلت منطقة البلقان غارقة في دوامة الصراعات العرقية ومحكومة بمنطق القوة وممزقة بسبب ذاكرة نزاعات الماضي.

ولولا وجود حلف الناتو في المرحلة الراهنة، لتمكّنت حركة طالبان من إعادة إخضاع أفغانستان لحكمها وتحويلها إلى ملاذ آمن لتنظيم القاعدة ولسمحت للإرهابيين بالتدرب والتخطيط لهجماتهم، بأريحية تامة ومن دون خوف من أحد؛ وافتقرت دول منطقة أوروبا الأطلسية إلى منتدى جامع وفعال للردّ على الأخطار النمطية والمستجدة.

ومن دون حلف الناتو في المستقبل، ستقلص فرص الحفاظ على الاستقرار والسلم العالميين بشكل كبير. ومع أنّ حلف الناتو ليس المنظمة الوحيدة التي تلتزم بتحقيق هذين الهدفين، إلا أنّ اقتران قدراتها العسكرية بالتضامن السياسي يجعلها منظمة ذات قيمة فريدة لا يمكن الاستغناء عنها.

ولطالما مثل حلف الناتو مصدراً للأمل لأن أعضائه تبثوا أجندة جماعية إيجابية منذ البداية: تعزيز الأمن العالمي وحماية الحرية ودعم حكم القانون. وهذه أهداف ثابتة بغض النظر عن عجلة الزمن ومستوى التقدم التقني. كما أنها لا ترتبط بأي خصم بعينه وتُمثل احتياجات دائمة وغايات سامية طالما امتلك حلف الناتو الشجاعة اللازمة للدفاع عنها، من خلال وحدة أعضائه وشجاعة مواطنيه والتعبير الحر عن إرادته الجماعية.

### أعضاء هيئة خبراء حلف الناتو

#### الرئيس

السيدة مادلين ألبرايت Madeleine Albright (الولايات المتحدة)

#### نائب الرئيس

السيد جيرين فن در فير Jeroen van der Veer (هولندا)

#### بقية أعضاء الهيئة

السفير جانكارلو أرغونا Giancarlo Aragona (إيطاليا)

السفيرة ماري جيرفيس فيدريكير Marie Gervais-Vidricaire (كندا)

البرلماني المرموق السير جف هون Geoff Hoon (بريطانيا) (حتى 24 مارس 2010)

السفير أوميت بامير Ümit Pamir (تركيا)

السفير فرناندو بيربينيا روبرت بيّرا Fernando Perpiniá-Robert Peyra (إسبانيا)

السفير الدكتور هانس فريدريش فون بليتز Hans-Friedrich von Ploetz (ألمانيا)

السيد برونو راسن Bruno Racine (فرنسا)

الأستاذ الدكتور آدم دانييل روتفيلد Adam Daniel Rotfeld (بولندا)

السفير أيفيس رونيس Aivis Ronis (لاتفيا) (حتى 5 مايو 2010)

السفير يامنيس ألكسيس زيوس Yannis Alexis Zepos (اليونان)

### مستشارو هيئة الخبراء

## المستشارون المدنيون

د. رونالد أسموس Roland Asmus، المدير التنفيذي للمركز الأطلسي لصندوق مارشال الألماني - بروكسل

د. هانس بِنِنْدِيْجْك Hans Binnendijk، نائب رئيس البرنامج البحثي لمعهد الدراسات الاستراتيجية الوطنية ومدير الأكاديمية العسكرية الوطنية - واشنطن

د. ستيفن فلانغان Stephen Flanagan، نائب المدير الأول لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ورئيس معهد كيسنجر - واشنطن

السيد كاميل غراند Camille Grand، مدير مؤسسة الأبحاث الاستراتيجية - باريس

د. كارل هانز كامب Karl Heinz Kamp، مدير قسم الأبحاث بالكلية العسكرية لحلف الناتو - روما

السيد جيمس أبراين James O'Brien، رئيس مجموعة أبرايت ستون بريدج Albright Stonebridge.

السيد توماس فَلَسيْك Thomas Valasek، مدير السياسات الخارجية والدفاعية بمركز الإصلاح الأوروبي - لندن

السيد ماكس فالستار Max Valstar، مساعد نائب رئيس هيئة الخبراء

الآنسة فاريبا ياساوي Fariba Yassaee، نائب رئيس مجموعة أبرايت ستون بريدج

## وحدة التخطيط السياسي، الفريق الدولي لحلف الناتو

د. جيمي شي Jamie Shea، مدير وحدة التخطيط السياسي

السيد أنطونيو أورتيث Antonio Ortiz، مستشار سياسي

العميد إمانويل تشاربي Immanuel Charpy، مستشار سياسي

## النشاط الاستشاري العسكري

على مدى فترة عملها، استفادت هيئة الخبراء من الاجتماعات المنتظمة مع الهيئات العسكرية لحلف الناتو. وتودّ هيئة الخبراء التعبير عن جزيل شكرها للأدميرال جامباولو دي باولا Giampaolo De Paola، رئيس اللجنة العسكرية، وللأدميرال جيمس ستافريديس James G. Stavridis، القائد الأعلى لقوات حلف الناتو في أوروبا،

والجنرال ستيفان أبريال Stephane Abrial، القائد الأعلى لهيئة تحويل قدرات حلف الناتو؛ وذلك على ما قدّموه إلى هيئة الخبراء من نصائح ومشورات قيّمة.

كما دعت هيئة الخبراء عدداً من كبار القادة العسكريين السابقين لحلف الناتو للمشاركة في الحلقات الدراسية، لكي يساهموا في تطوير المفهوم الاستراتيجي الجديد من خلال المشورة العسكرية غير الرسمية. هنا، تودّ هيئة الخبراء الاعراب عن بالغ تقديرها للأفكار والآراء القيّمة التي قدمها الجنرال جورج جولوان George A. Joulwan، وهو قائد أعلى سابق لقوات حلف الناتو في أوروبا، والجنرال كلاوس ناومن Klaus Naumann، وهو رئيس سابق للجنة العسكرية للحلف، والأدميرال جون أندرسون John R. Anderson، وهو رئيس سابق لهيئة أركان الحلف في كندا، والجنرال بانتز كرادوك Bantz Craddock، وهو قائد أعلى سابق لقوات الحلف في أوروبا؛ والجنرال رايموند هينولت Raymond Henault، وهو رئيس سابق للجنة العسكرية للحلف، والأدميرال ويلي هيرتليير Willy Herteleer، وهو رئيس سابق لهيئة أركان الحلف في بلجيكا، والجنرال سيرغي مدار Sergiu Medar، وهو مدير سابق لجهاز الاستخبارات العسكرية في رومانيا، والعميد يلماز أغوز Yilmaz Oguz، وهو ممثل عسكري سابق لحلف الناتو في تركيا، والجنرال جون ريث John Reith، وهو نائب سابق للقائد الأعلى لقوات الحلف في أوروبا، والجنرال روبرت سميث Rupert Smith، وهو أيضاً نائب سابق للقائد الأعلى لقوات الحلف في أوروبا.

وتنوّه هيئة الخبراء بالمساهمة الكبيرة التي قدّمها الجنرال الراحل فرانسيجيك غاغور، الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة البولندية، الذي قضى في الحادث المأساوي لتحطم طائرة الرئيس البولندي ليخ كاجنيسكي Lech Kaczynski قرب بلدة سمولينسك Smolensk الروسية، وذلك في العاشر من أبريل 2010.

### الجدول الزمني للفعاليات

- 3 - 4 أبريل 2009: قمة ستراسبورغ/ كيل: زعماء دول حلف الناتو يدعون لتطوير مفهوم استراتيجي جديد للحلف
- 7 يوليو 2009: إعلان المفهوم الجديد لاستراتيجية حلف الناتو من بروكسل

- أغسطس 2009: تشكيل هيئة خبراء حلف الناتو لكي تزود الأمين العام للحلف بتحليل منهجي للمفهوم الاستراتيجي الجديد وبالتوصيات اللازمة بشأنه
- 4 سبتمبر 2009: هيئة الخبراء تعقد أول اجتماع لها مع الأمين العام للحلف ومجلس شماليّ الأطلسي في بروكسل
- 15-16 أكتوبر 2009: الحلقة الدراسية الأولى في اللوكسمبورغ وعقد اجتماعات مع القادة العسكريين
- 12-13 نوفمبر 2009: الحلقة الدراسية الثانية في سلوفينيا وعقد اجتماعات مع القادة العسكريين
- 24 نوفمبر 2009: تقديم التقرير الأولي إلى مجلس شماليّ الأطلسي وعقد اجتماع في بروكسل مع الشركاء (مع أطراف بالشراكة الأوروبية - الأطلسية والحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون ... إلخ)
- 7 ديسمبر 2009: عقد اجتماع في واشنطن مع الجمعية البرلمانية لحلف الناتو
- 15 - 16 ديسمبر 2009: عقد اجتماع مع القادة العسكريين وزيارة مقر قيادة قوات الرد السريع وعقد اجتماع مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل
- 12 يناير 2010: عَقد مؤتمر في براغ
- 13-14 يناير 2010: الحلقة الدراسية الثالثة في النرويج وعقد اجتماع مع القادة العسكريين وآخر مع وزير الخارجية الجورجي ونائب وزير الخارجية الأوكراني
- 27 يناير 2010: عقد اجتماع مع القادة العسكريين وآخر مع البرلمان الأوروبي في بروكسل
- 10 - 11 فبراير 2010: عقد هيئة الخبراء اجتماعات في روسيا
- 22 - 23 فبراير 2010: الحلقة الدراسية الرابعة في واشنطن العاصمة وعقد اجتماع مع الجمعية البرلمانية لحلف الناتو واجتماعات أخرى مع القادة العسكريين

- 4 مارس 2010: عقد مؤتمرين أحدهما في هلسنكي والآخر في القاهرة
- 12 مارس 2010: لقاء تشاوري مع الأمم المتحدة في نيويورك وعقد مؤتمر في وارسو
- 26 مارس 2010: لقاء تشاوري مع مجلس شماليّ الأطلسي وآخر مع مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية في بروكسل
- 1 أبريل 2010: لقاء تشاوري مع شركاء الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون في بروكسل
- 9 أبريل 2010: لقاء تشاوري مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- مارس وأبريل 2010: عقدت هيئة الخبراء لقاءات تشاورية مع دول الحلف
- 17 مايو 2010: هيئة الخبراء تُسلم التحليل والتوصيات النهائيين.